بحث بعنوان/

ظاهرة تكرار المثال النحوي المصنوع في كتب التراث

المثال (زيدٌ منطلقٌ) نموذجاً

إعداد:

د. عبدالمحسن أحمد الطبطبائي

أستاذ مساعد

جامعة الكويت- كلية الآداب

قسم اللغة العربية وآدابها

Repetition Phenomenon of the Formed Grammatical Example in Heritage Books

The Example "Zaid is going" (Zaidon Montalekon) as a Model

Dr. Abdulmohsen Al-Tabtabae

Associate Professor

Faculty of Arabic department

Kuwait University

عنوان المراسلة فى البريد الإلكترونى: altabtabae@gmail.com

Abstract

The research investigates the repetition phenomenon of the grammatical example for the grammarians and other scholars through different ages by investigating the grammatical example (Zaidon Montalekon). It aims at identifying the nature of the grammatical example, searching for reasons of repetition and knowing methods of using it by the grammarians. By tracking this phenomenon, it is obvious that the grammarians started to use this example since Sibawayh till the present day. Perhaps many of them have recurrently conveyed, form the previous grammarians, this example without addition or modification until the grammatical example establish itself in the acknowledged way of the present time.

The research also investigate the use of the grammatical example represented by the example (Zaidon Montalekon) by non-grammarians. It is evidenced that many jurist, experts in Quranic exegesis, rhetoricians, linguists, logic scholars and philosophers used to apply this example and mention it in many topics and issues in their books. Through their examples, the grammarians also express various form of the example by improvising new derived examples through adding a word or a letter or more to the original example. In this way, the new forms shall achieve the intended goals by using them in different grammatical sections.

Moreover, the research embarks real questions regarding the validity of using the ancient grammatical example in the present day, the differences between the ancient and modern audiences, and the contemporary scholars' opinions in the repetition phenomenon of these formed examples.

ملخص

يتناول هذا البحث ظاهرة تكرار المثال النحوي عند النحويين، وغيرهم من العلماء، عبر عصور متفاوتة، وذلك من خلال دراسة المثال النحوي (زيدٌ منطلقٌ). ويهدف إلى معرفة طبيعة المثال النحوي، والبحث عن سبب تكراره، والاطلاع على كيفية تداوله بين النحويين، إذ يظهر من خلال تتبع تلك الظاهرة أن النحويين قد أخذوا يستخدمون هذا المثال في كتبهم، بدءاً من سيبويه، إلى يومنا هذا. وربما كان كثير منهم قد نقل هذا المثال تواتراً دون إضافة أو تعديل ممن سبقه من النحويين، حتى أصبح المثال النحوي بمنزلة المصطلح المتعارف عليه.

كما يتناول البحث استخدام غير النحويين للمثال النحوي ممثلاً بالمثال (زيدٌ منطلقٌ)، حيث تبين أن كثيراً من الفقهاء، والمفسرين، ومعربي القرآن الكريم، واللغويين، والبلاغيين، والمنطقيين، والفلاسفة، قد أخذوا يستخدمون هذا المثال، ويذكرونه في مواضع متفرقة، ومسائل متنوعة في كتبهم. كما عَبَّرَ النحويون من خلال أمثلتهم عن صُوَر متنوعة من المثال (زيدٌ منطلقٌ)، وذلك باستحداث أمثلة جديدة مأخوذة منه، بزيادة كلمة أو حرف أو أكثر من ذلك على المثال الأصلي؛ لتحقق تلك الصُّوَر الجديدة الغاية التي تصلح بها في مكانها، من خلال تناولها في أبواب نحوية أخرى.

ويثير البحث تساؤلات واقعية في صلاحية استخدام المثال النحوي القديم اليوم، واختلاف متلقي الماضي عن متلقي الحاضر. ورأي الباحثين المعاصرين في ظاهرة تكرار تلك الأمثلة المصنوعة.

ظاهرة تكرار المثال النحوي المصنوع في كتب التراث: المثال (زيدٌ منطلقٌ) نموذجاً[1]

مقدمة:

إنّ هذا البحث يتناول ظاهرة تكرار المثال النحوي عند النحويين، وغيرهم من العلماء، عبر عصور متفاوتة، وذلك من خلال دراسة المثال النحوي (زيدٌ منطلقٌ). إذ يظهر من خلال تتبع تلك الظاهرة أن النحويين قد أخذوا يستخدمون هذا المثال في كتبهم، بدءاً من سيبويه، إلى يومنا هذا. وربما كان كثير منهم قد نقل هذا المثال تواتراً دون إضافة أو تعديل على من سبقه من النحويين، حتى أصبح المثال النحوي بمنزلة المصطلح المتعارف عليه. كما يتناول هذا البحث استخدام غير النحويين للمثال النحوي متمثلاً بالمثال (زيدٌ منطلقٌ)، حيث تبين أن كثيراً من الفقهاء والمفسرين والبلاغيين واللغويين والمنطقيين والفلاسفة قد أخذوا يستخدمون هذا المثال، ويذكرونه في مواضع متفرقة، ومسائل متنوعة في كتبهم. كما عَبَّرَ النحويون من خلال أمثلتهم عن صُوَر متنوعة من المثال (زيدٌ منطلقٌ)، وذلك باستحداث أمثلة جديدة مأخوذة منه، بزيادة كلمة أو حرف أو أكثر من ذلك على المثال الأصلي، ولتحقق تلك الصُّوَر الجديدة الغاية التي تصلح بها، من خلال تناولها في أبواب نحوية أخرى.

ومن هنا يمكن طرح بعض الأسئلة في هذا الموضوع، وتتلخص هذه الأسئلة فيما يلي:

1- هل أخذ النحاة مبدأ التقليد، فبدأوا ينقلون المثال النحوي ممن قبلهم دون إضافة أو تغيير؛ إبقاءً على شرف الأصل، وابتعاداً عن التفرع والتنوع في الأمثلة؟
2- هل أثّر ذلك التقليد -وما فيه من تكرار متواصل عبر الأزمنة- إيجاباً أو سلباً، في فهم المسائل النحوية وتطويرها فيما بعد؟
3- هل كان المثال النحوي عند القدماء محكَماً، إذ لا يمكن أن يستبدل غيره به، ولذلك جُعِلَ بمنزلة المصطلح المتعارف عليه؟
4- لماذا كرر المثالَ النحويَّ كثيرٌ من اللغويين والبلاغيين والفقهاء والمفسرين والمنطقيين والفلاسفة، وذلك باستخدامهم الأمثلة التي ذكرها النحويون نفسها، وكان يمكنهم أن يستحدثوا أمثلة جديدة، تخدم موضوعاتهم وقضاياهم.
5- هل غفل هؤلاء العلماء عن ضرورة استحداث أمثلة جديدة، أم كان تكرارهم للأمثلة النحوية السابقة متعمَّداً مقصوداً؟

وتكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في اكتشاف ما إذا كان هناك مشكلة أو خلل عند النحويين القدماء في تقديم النحو لمريديه من خلال تكرارهم للأمثلة، كما تكمن أهميته في معالجة تلك المشكلة، أو سد ذاك الخلل، وكذلك الإسهام في تطوير الدراسات النحوية، وتهذيبها، وتقديمها أفضلَ تقديم.

وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة طبيعة المثال النحوي، والبحث عن سبب تكراره، والاطلاع على كيفية تداوله بين النحويين.

وتهدف أيضاً إلى لفت انتباه الباحثين لضرورة الوقوف على الأمثلة النحوية التي استخدمها النحويون القدماء، وكرروها فيما بينهم، وذلك لمعرفة آرائهم في هذه الظاهرة، وإيجاد حلول إذا كانت هناك مشكلة من جراء ذلك.

(1) تم دعم وتمويل هذا العمل من قبل جامعة الكويت، مشروع بحث رقم [AA01/16]، وبدوري أشكر جامعة الكويت على دعم البحث وتمويله.

كما تهدف الدراسة إلى تحديث المثال النحوي، بحيث يوافق الحياة العصرية، واللغة الفصيحة المعاصرة، ويتسم بالمرونة والجدية والإيجاز، ويسهل على الدارس تلقي النحو واستيعاب علوم العربية، ومعرفة أهدافها وأغراضها الأصلية، ويبتعد عن التعقيد والتكرار.

ومن الجدير بالذكر أن أشير إلى الدراسات التي كان لها السبق في تناول هذا الموضوع في العصر الحديث، وقد عثرت منها على الدراسات الآتية:

1- في التحليل الاجتماعي للظاهرة النحوية (المثال النحوي في كتاب سيبويه بين الدلالة الاجتماعية والقاعدة النحوية)، بحث من إعداد: الدكتور حسن خميس الملخ، نشر في مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية- دبي، سنة 2001م[2].

ويتناول هذا البحث دراسة المثال النحوي في كتاب سيبويه على وفق معطيات علم اللغة الاجتماعي سعياً وراء دراسة العلاقة بين الدلالة الاجتماعية للمثال النحوي، والقاعدة النحوية. وهذا البحث يقوم على فكرة مؤداها أن اختيار سيبويه في كتابه لأمثلته النحوية اختيار قصدي في بعده النحوي والاجتماعي، فأصبح المثال وثيقة اجتماعية تدل على مظاهر الحياة الاجتماعية في عصره، ووسيلة إلى تحليل بعض الظواهر النحوية؛ كالحذف، ودلالة الحركة الإعرابية على الوظيفة النحوية، وأكد البحث تكامل مناهج الدراسة النحوية في كتاب سيبويه، داعياً إلى محاكاة تجربته في الإفادة من البعد غير النحوي للمثال النحوي؛ ليكون ممثلاً لعصره، ودليلاً على القاعدة النحوية.

2- المثال النحوي المصنوع؛ فلسفته النحوية وأبعاده التربوية، وهو بحث من إعداد: الدكتورة سهى فتحي نعجة، نشر في مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية- دبي، سنة 2008م[3].

ويتناول هذا البحث مشكلة الطلاب مع المثال النحوي، ويطرح قضية ملاءمة المثال النحوي بين العصور القديمة والعصر الحديث، ويسعى البحث إلى إبراز جانب تفاعل المتلقي مع القاعدة النحوية، وآلية تقليص الفجوة بين الطالب والنحو العربي، من خلال المثال النحوي المصنوع المتداول.

كما يدرس البحث نقاطاً محددة، تشمل مقارنة بين المثال النحوي المصنوع والشاهد النحوي، وفلسفة المثال النحوي المصنوع مع التعليم، وما في ذلك من ميل فطري للتمثيل الذهني. وموقف الباحثين المحدثين من المثال النحوي المصنوع، والأبعاد التربوية في المثال النحوي. والقيم الدينية والسياسية والوطنية في المثال النحوي. كما ركز على ضرورة وجود المعاني القيمية في المثال النحوي بين المعلم والتلميذ، وكذلك في الحث على العلم، وفي جانب الصحة والمرأة والمعارف العامة، وأخيراً تناول النقد السلبي والدعاية الفكرية في المثال النحوي المصنوع.

3- الشواهد والأمثلة النحوية؛ دراسة تحليلية تقويمية، وهو كتاب من إعداد الدكتور كريم عبدالحسين حمود الربيعي، نشرته دار الفراهيدي- بغداد، 2010م[4].

---

(2) الملخ، حسن خميس: **المثال النحوي في كتاب سيبويه بين الدلالة الاجتماعية والقاعدة النحوية**، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية- دبي، العدد (20)، 2001م، عدد الصفحات: 26.

(3) نعجة، سهى فتحي: **المثال النحوي المصنوع؛ فلسفته النحوية وأبعاده التربوية**، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية- دبي، العدد (36)، سنة 2008م، عدد الصفحات: 32.

(4) الربيعي،كريم عبد الحسين حمود الربيعي: **الشواهد والأمثلة النحوية؛ دراسة تحليلية تقويمية**، دار الفراهيدي، بغداد، 2010م.

سعى المؤلف في هذا الكتاب إلى الكشف عن أحد الجوانب التي ينبغي أن يتخلص النحو العربي منها، وهي الأمثلة والشواهد التي لا يصلح تداولها في العصر الحديث، فقد وقف المؤلف على مسألة مصادر الدراسة النحوية، والكلام الذي استنبطت منه قواعد النحو محللاً وناقداً.

ويهدف الكتاب إلى تخليص النحو –على حد كلام مؤلفه- من الشوائب على مستوى المنهج والمادة التي استنبطت منها القوانين النحوية. فيتبنى الأفكار الحديثة التي تصحح ما كان خطأ من المفاهيم القديمة، وترعى ما توصل إليه القدماء مما كان موافقاً للبحث العلمي الحديث. والكتاب مقسّم إلى: تمهيد تناول فيه المؤلف الشاهد النحوي، وتعدد مستوياته ومشكلاته، ثم بابين كبيرين، هما:

الباب الأول- المثال النحوي المصنوع؛ دراسة تحليلية، تناول فيه- من خلال أربعة فصول- حقيقة المثال النحوي المصنوع، ومزاياه وعيوبه ووظائفه، وعوامل اللجوء إليه. وأقسام الكلام فيه.

الباب الثاني- المثال النحوي المصنوع- دراسة تقويمية، تناول فيه- من خلال أربعة فصول أيضاً- غياب الشاهد وحضور المثال النحوي، والتمرينات غير العلمية في المثال النحوي، والقياس واللهجات في المثال النحوي.

4- الحياةُ الاجتماعيةُ وأثرها في أمثلةِ النحاةِ وشواهدِهم في عصورِ الاحتجاج، إعداد: محمد ناجي حسين دراغمة، إشراف: الأستاذ الدكتور أحمد حسن حامد، وهي أطروحة مقدمة لاستكمال متطلباتِ درجةِ الماجستير في اللغة العربية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2012م[5].

ويتناولُ هذا البحثُ دراسةَ الحياةِ الاجتماعية، وأثرها في أمثلةِ النحاةِ وشواهدِهم في عصورِ الاحتجاج، دراسة تطبيقية في الأمثلةِ والشواهد. وجاء البحث في مقدمةٍ وستة فصولٍ وخاتمة.

تناول الفصل الأول دراسة مصطلحي المثال النحوي والشاهد الشعري، وتناول الفصلُ الثاني الحديثَ عن أثرِ المعطياتِ الاجتماعية على اللغةِ، فيدرس ماهيةَ اللغةِ من وجهةِ نظرٍ اجتماعية، ويشير إلى دورِ اللغةِ في المجتمع، كما يتوقفُ على دراسةِ أثرِ العاملِ الاجتماعي في مسيرةِ اللغة، أما الفصل الثالث، فيتناول صورة الجنس وأثره في بناء الجملة والدراسة النحوية، وتفاضلِ الأجناسِ في النحو العربي. ويكشف الفصل الرابع عن أثر السياق الاجتماعي في تعدد الأوجه الإعرابية، وأثره في ظاهرتي الحذف والإضافة، ويعنى الفصلِ الخامس بأثر المذاهب الدينية الكلامية في القواعد النحوية الجزئية والكلية، كما يتتبع الباحث السادس صورة اللهجات في النحو، فينقل الدور الذي لعبته اللهجات في تعدد الأوجه الإعرابية، والإعمال والإهمال، والإثبات والحذف والتعدد الوظيفي.

وأصل هذا الكتاب أطروحة دكتوراه بعنوان: المثال النحوي المصنوع في العربية؛ دراسة تحليلية تقويمية، تقدم بها المؤلف إلى مجلس كلية التربية الأولى (ابن رشد)، جامعة بغداد، استكمالاً لمتطلبات درجة الدكتوراه في اللغة العربية، بإشراف: الأستاذ الدكتور نعمة رحيم كريم العزاوي، 1425ه- 2005م، عدد الصفحات: 482.
انظر: الربيعي، كريم عبدالحسين حمود: **المثال النحوي المصنوع في العربية؛ دراسة تحليلية تقويمية**، أطروحة دكتوراه، إشراف: الأستاذ الدكتور نعمة رحيم كريم العزاوي، كلية التربية الأولى (ابن رشد)، جامعة بغداد، 1425ه- 2005م.

(5) دراغمة، محمد ناجي حسين: **الحياةُ الاجتماعيةُ وأثرها في أمثلةِ النحاةِ وشواهدِهم في عصورِ الاحتجاج**، إشراف: الأستاذ الدكتور أحمد حسن حامد، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلباتِ درجةِ الماجستير في اللغة العربية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين 2012م، عدد الصفحات: 233.

5- المنحى الاجتماعي للمثال النحوي في كتب التراث -مقارنة لسانية اجتماعية-، وهو بحث من إعداد: الدكتور معمر منير العاني، نشر في مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، سنة 2014م[6].

ويعنى هذا البحث بالجانب اللغوي في ضوء التوجيه المجتمعي، ويرى أن اللغة ركيزة أساسية لعملية التفاعل الاجتماعي، وركز على أن كثيراً من أمثلة النحاة حملت في طياتها غايتين: إحداها تركيبية نحوية، غرضها إيضاح القاعدة النحوية، وإيصالها إلى ذهن المتلقي. والأخرى اجتماعية ثقافية، تتضمن عنصرين، هما الإشارة والرسالة.كما تناول البحث مناحي ثلاثة؛ أولها: الاحتراس الديني في المثال النحوي، الثاني: توافق النسق المجتمعي، والثالث: التفكير الجمعي.

أما من حيث المنهج، فقد أعددت هذه الدراسة وفقاً للمنهج الوصفي الذي يقوم على جمع المعلومات، ومقارنتها وتحليلها؛ للوصول إلى النتائج، وجرت خطوات البحث على النحو الآتي:

1- التتبع والاستقراء، وجمع المعلومات وتسجيلها، ورصد المراجع.
2- ترتيب المعلومات، وتحرير المادة العلمية، وكتابتها كتابةً أولية.
3- الكتابة النهائية، ووضع العناوين، والكشف عن النتائج.

وقد خرج البحث على صورته النهائية مؤلفاً من:

1- المقدمة: وفيها أهمية البحث وأهدافه ومنهجه.
2- التمهيد: وفيه المدخل لموضوع البحث وأقسامه.
3- صلب البحث: وفيه المباحث الآتية:
- تكرار المثال النحوي (زيدٌ منطلقٌ) في كتب النحو.
- صور المثال النحوي (زيدٌ منطلقٌ) في مختلف الأبواب النحوية.
- تكرار المثال النحوي (زيدٌ منطلقٌ) عند غير النحويين.
4- الخاتمة: وفيها النتائج النهائية للبحث.

تمهيد:

يعرّف المثال النحوي المصنوع بأنه: "تمثيل مفتعل، تطبيقاً لقاعدة نحوية ما، غير خاضع لحتمية زمانية أو مكانية، فقد تحتضنه عصور الاحتجاج، أو يتجاوزها، إنْ دالّاً أو مدلولاً، فيكون أكثر حميمية وروح العصر الذي قيل فيه"[7].

كما يعرّف أيضاً بأنه: "ما يؤتى به دليلاً على انطباقِ القاعدةِ النحويةِ على التركيبِ المستعملِ"[8].

ويكاد يكون المثال النحوي أكثر أهمية- عند الدارسين- من القاعدة النحوية التي يرتبط بها؛ حيث يكون فيه اكتمال الفهم، ووضوح المقصود، فإذا كان المثال النحوي- الذي يفترض فيه الكمال والوضوح- ناقصاً غير واضح، فإنّ ذلك يؤثر سلباً على وضوح القاعدة النحوية واكتمالها.

وقد أشير في العصر الحديث إلى مشكلة المثال النحوي في كتب النحو قديماً وحديثاً، وإلى ضرورة إعادة النظر في حل هذه المشكلة، وفي ذلك تقول الدكتورة سهى نعجة: "قَرَّ في نفسي

---

(6) العاني، محمد منير: **المنحى الاجتماعي للمثال النحوي في كتب التراث -مقارنة لسانية اجتماعية-**، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، المجلد: 20، العدد (85)، 2014م، عدد الصفحات: 24.
(7) **المثال النحوي المصنوع؛ فلسفته النحوية وأبعاده التربوية**، ص2.
(8) الملخ، حسن خميس: **رؤى لسانية في نظرية النحو العربي**، دار الشروق، الأردن، ط:1، 2007م، ص144. وانظر: **الحياةُ الاجتماعيةُ وأثرها في أمثلةِ النحاةِ وشواهدِهم في عصورِ الاحتجاج**، ص19.

بعد سنين طويلة أمضيتها في تدريس النحو العربي لطلبة المرحلتين الثانوية والجامعية من تخصصات مختلفة أنّ أزمة الطالب والنحو في غالبيتها أزمة مثال، لا أزمة قاعدة نحوية"[9]. وقالت أيضاً: "إنّ الطالب اليوم ليشعر بغربة قيمية ثقافية اجتماعية حضارية فكرية شاسعة، ونمطية منفرة إزاء المثال النحوي المصنوع المتداول إثباتاً لقاعدة، أو نفياً لها مقارنة مع واقع المعيش"[10].

ثم بينت سبب هذه المشكلة، وهو (التقليد)، فذكرت أن غالبية من صنفوا في النحو كانوا يرددون أمثلة الأوائل، ولا سيما سيبويه، "ذلك أن الغالبية العظمى ممن صنفوا كتباً في النحو العربي، أو درسوه، ظلوا عالةً على سيبويه، يرددون أمثلته المصنوعة، دونما وعي أو إدراك، أنها حكت سياق مجتمعه دالاً ومدلولاً، فتفاعل أبناؤها معها، فإنها لا تحكي السياق الحياتي لكل مجتمع في أي زمن"[11].

وقد تحدث علماء العربية في العصر الحديث عن مدى صلاحية المثال النحوي القديم اليوم، وبينوا أن كثيراً من الأمثلة النحوية القديمة لم تعد صالحة للاستخدام في عصرنا هذا، فنجد عباس حسن يصرح بأن هذه الأمثلة، "وإن صلحت في زمان مضى، فهي لا تصلح الآن، لا لاختلاف النسيج التركيبي للمجتمع فحسب، وإنما لأن متلقي زمان يختلف عن متلقي اليوم"[12].

ثم إنّ بعض المهتمين بذلك قد بدأوا توجيه دعواتهم إلى استحداث أمثلة جديدة، تكون مناسبة للزمان والمكان الجديدين، ومن هنا نجد حسن الملخ يوجه دعوته إلى "توسل أمثلة نحوية تحمل في دلالتها المكان والزمان وأبعادهما المعاصرة اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً وتاريخياً؛ حتى تكون كالوثائق التاريخية، تنبئ غيرنا عنّا، وتدخل إلى عقول الناشئة من عصرهم، لا من عصور مضت؛ لأن الكلمة ذاكرة"[13].

وفي ذلك أيضاً يقول محمد عيد في مقدمة كتابه (النحو المصفّى): "استخدمت أمثلة حيّة، بدل (زيد وعمرو)، تنمّي عقل الدارس، وتصقل وجدانه، وتزيد خبرته، وتقربه من لغة الحياة المعاصرة، وما تعبر عنه من ثقافة وتجارب"[14].

وبمثل ذلك أتى جعفر عبابنة، حيث دعا "إلى طرح الأمثلة النحوية القديمة التي ليس فيها ماء ولا رونق، يمجّها الذوق السليم، ولا تتعدى حدود (ضربَ زيدٌ عمْراً)، أو تلك المنقولة عن العرب على سبيل التندر أو الإغراب"[15].

ولعل اللافت للنظر دأب النحويين على التمثيل بأسماء أعلامٍ معينة، عرفت عنهم، ولصقت بهم، مثل (زيدٍ) و(عَمْرٍو) و(بَكرٍ) و(هندٍ) و(دَعْدٍ)، حتى أصبحت هذه الأسماء جزءاً من علم النحو، فلم اختار النحاة هذه الأسماء دون غيرها؟ ولم خصّوها في أمثلتهم؟

---

(9) **المثال النحوي المصنوع؛ فلسفته النحوية وأبعاده التربوية**، ص1.
(10) **المصدر السابق**، ص2
(11) **المصدر السابق**، ص2
(12) **المصدر السابق**، ص8.
وانظر: حسن، عباس: **اللغة والنحو بين القديم والحديث**، دار المعارف، القاهرة، ط:2، ص 323.
(13) **المثال النحوي المصنوع؛ فلسفته النحوية وأبعاده التربوية**، ص9
وانظر: **رؤى لسانية في نظرية النحو العربي**، ص153.
(14) **المثال النحوي المصنوع؛ فلسفته النحوية وأبعاده التربوية**، ص9.
وانظر: عيد، محمد: **النحو المصفى**، مكتبة الشباب، القاهرة، 1989م، ص (د).
(15) **المثال النحوي المصنوع؛ فلسفته النحوية وأبعاده التربوية**، ص8.
وانظر: عبابنة، جعفر: **تأملات في الدرس اللغوي على مستوى الجامعة (مسألة الصرف والأصوات)**، مجلة أفكار، وزارة الثقافة الأردنية، عمّان، العدد (70)، 1974م، ص68.

يبدو أنّ هناك سببين رئيسين قد دفعا بالنحاة إلى ذلك، وهما:

1- **المعيارية الطبيعية نحواً وصرفاً:** ذلك أنّ كلَّ اسمٍ من هذه الأسماء قليلُ عَدَدِ الحروفِ، ثلاثيٌّ ساكنُ الوَسَط، سهلُ مَخارجِ الأصواتِ، مُنسابٌ في سياق الكلامِ، يسيرُ التّمثيلِ به، مُعْرَبٌ منصرفٌ متمكّن.

2- **مخافة تشتيت المتعلم والسامع:** وذلك أنّ كثرة التمثيل بهذه الأسماءِ في التطبيقات ومسائل التّمارين، كانَت تميلُ بالنحويين إلى الاحتفاظ بالأسماءِ ذاتها، حتّى لا يَضيعَ انتباه السّامع والمتعلّم مع تعدّد الأسماء المُمثَّل بها، وتكاثرها، وتنوّعها. فالاحتفاظ بثلاثة أسماء، أو أربعَة، يَرْعى الانتباهَ من التشتت، ويحملُه على التّركيزِ على القَضايا، دونَ الأسماء[16].

ولذلك، فإننا ندرك الآن لِمَ احتفظ بقية النحاة بأمثلة سيبويه وغيره من الأولين، فكثر في كتبهم: (قامَ زيدٌ)[17]، و(ضربَ زيدٌ عمراً)[18]، و(زيدٌ في الدار)[19]، و(زيدٌ أمامَك)[20]، و(اجلس حيثُ عبد الله جالسٌ)[21]، ونحو ذلك.

وفيما يلي يسلط هذا البحث الضوء على تكرار الأمثلة النحوية، من خلال تتبع المثال النحوي (زيدٌ منطلقٌ)، ويناقش استخدامه عند النحويين، وكذلك عند غيرهم من العلماء.

المبحث الأول- تكرار (زيدٌ منطلقٌ) عند النحويين:

استخدم النحويون- ابتداءً من سيبويه- المثالَ (زيدٌ منطلقٌ) في كتبهم، وأخذوا يتداولونه في الأبواب النحوية المختلفة، ومن هنا يتضح تكرار هذا المثال لديهم جيلاً بعد جيل، حتى إنه أصبح صورةً أيقونية ثابتة في ذهن المتلقي، فتجعله يستحضر المكونين السيميائيين اللذين يحملهما، وهما المكون الاسمي الممثل في العَلَم (زيد)، والمكون الوصفي المتمثل في اسم الفاعل (منطلِق)، فتنشأ لدى المتلقي حالة من الاستحضار الذهني لتلك الصورة الأيقونية عند ورود هذا المثال في القاعدة النحوية.

ذلك أن الأمثلة عناصر دالّة، "والعلاقة التي تجمع بين الدالّ والمدلول ضمن الأيقون هي علاقة تشابه وتماثل، مثل: الخرائط، والصور الفوتوغرافية، والأوراق المطبوعة. ومن ثم، تحيل على مواضيعها مباشرة بواسطة المشابهة"[22].

وإذا تتبعنا المعاني التي يحملها هذا المثال، وجدنا المكون الأول- وهو (زيد)- علماً مرتجلاً استخدم في هذا المثال لخفّته على اللسان، بما يؤكد مفهوم المعيارية في استخدام الأعلام في المثال النحوي، ويمكن القول هنا إنه يحمل مكون (الشخصية) للمثال النحوي.

---

(16) الحربي، د. عبد العزيز بن علي وآخرون: **مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية**، اللجنة المعنية بالفتوى: أ.د. عبد الرحمن بودرع، أ.د. محمد جمال صقر، أ.د. عبد العزيز بن علي الحربي، الفتوى: 274 (ما سبب استخدام اسم زيد بكثرة في الأمثلة النحوية).

(17) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد: **المقتضب**، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، القاهرة، 1994م، ج1 ص8.

(18) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: **كتاب سيبويه**، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط:1، لات، ج1، ص80.

(19) ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي: **الأصول في النحو**، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط:3، 1988م، ج1 ص216.

(20) الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق: **مجالس العلماء**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط:2، 1983م،ج1 ص244.

(21) **الكتاب**، ج1، ص107.

(22) حمداوي، جميل: **الاتجاهات السيميوطيقية التيارات والمدارس السيميوطيقية في الثقافة الغربية**، ط:1، 2015م، ص19.

أما المكون الثاني- وهو (منطلِق)- فهو اسم فاعل من (انطَلَق)، أي ذَهَبَ، أو مَرَّ مُنخَلِعاً[23]، ومصدره (الانطِلاق)، أي الذهاب، أو سرعة الذهاب في أصل المحنة[24].

وعلى هذا، فإن الصورة الأيقونية التي يحملها من خلال مكونيه الدلاليين لا تعدو أن تكون صورة سطحية لرجل منطلق. ويظهر من جراء ذلك أن هذا المثال- أو ما يجري مجراه من أمثلة النحاة- لا يؤدي دوراً واضحاً من حيث المقصدية، سواء كان ذلك من ناحية ثقافية، أو اجتماعية، أو نفسية، أو على الأقل توجيهية، إنما هو مجرد مثال موضِّح، أو مُعين، في فهم القاعدة النحوية، لم يقصد منه أي شيء آخر غير التمثيل. وأظن أنّ قصد التمثيل فحسب هو المقصد الذي ابتغاه النحاة؛ لكي يتجنبوا أي دلالة أخرى غير ذلك، وقد نجحوا في ذيوعه وكثرة استخدامه، فعلى الرغم من بساطة هذا المثال، وعدم وضوح مقصديته الدلالية من صورته الأيقونية، فقد حظي بانتشار واسع في كتب التراث.

وسأعرض في النقاط الآتية أشهر النحويين الذين استخدموا المثال (زيدٌ منطلقٌ)، ومواضع استخدامهم له.

1- (زيدٌ منطلقٌ) عند سيبويه (180هـ):

يعد سيبويه أول من استخدم هذا المثال في كتاب نحويّ مستقلّ، وأول ذكرٍ لهذا المثال في كتابه كان في الباب الذي سمّاه: "هذا باب يُحْمَلُ فيه الاسمُ على اسمٍ بُنِي عليه الفعلُ مرَّةً، ويُحْمَلُ مرَّةً أخْرَى على اسمٍ مبنيّ على الفعل"[25]، وذلك في قوله: "وقد يحسنُ الجرُّ في هذا كلّه، وهو عربيّ، وذلك قولك: لقيتُ القومَ حتّى عبدِ الله لقيتُهُ، فإنّما جاء بلقيتهُ توكيداً بعد أنْ جعله غايةً... والرفعُ جائزٌ كما جاز في الواو وثّم، وذلك قولك: لقيتُ القومَ حتّى عبدُ الله لقيتُهُ، جعلتَ عبدَ الله مبتدأ، وجعلتَ لقيته مبنياً عليه، كما جاز في الابتداء، كأنّك قلت: لقيتُ القومَ حتّى زيدٌ مَلقِيٌّ، وسرّحتُ القومَ حتّى زيدٌ مسرَّحٌ، وهذا لا يكون فيه إلاّ الرفعُ؛ لأنّك لم تَذكُرْ فعلاً، فإذا كان في الابتداء: زيدٌ لقيته، بمنزلة: زيدٌ منطلقٌ، جاز ههنا الرفع"[26].

ثم أخذ سيبويه يستخدم هذا المثال في غير ما موضع من كتابه، فقد ذكره في الباب الذي سمّاه: "هذا باب الجزاء إذا كان القسم في أوله"[27]، وذلك بقوله: "وإذا قلت: أإنْ تأتني آتِكَ، فكأنك لم تذكر الألف، واليمين ليست هكذا في كلامهم. ألا ترى أنك تقول: زيدٌ منطلقٌ، فلو أدخلت اليمين، غيرت الكلام"[28].

ومن الأبواب التي ذُكر فيها هذا المثال أيضاً عند سيبويه بابُ "الحكاية التي لا تغير فيها الأسماء عن حالها في الكلام"[29]، وذلك بقوله: "وقال: زيدٌ الطويل حكايةٌ، بمنزلة: زيدٌ منطلقٌ، وهو اسم امرأة بمنزلته قبل ذلك؛ لأنهما شيئان، كعاقلةٍ لبيبةٍ"[30].

---

(23) الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني: **تاج العروس من جواهر القاموس**، دار الهداية، تحقيق: مجموعة من المحققين، د.ط، د.ت، ج26 ص100.

(24) ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري: **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، ط:1، مادة (طلق) ج10 ص230، و: الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، **تهذيب اللغة**، تحقيق : محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط:1، 2001م، ج9، ص21 (طلق)، و: الفراهيدي، أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد: **كتاب العين**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط، د.ت، ص574 (طلق).

(25) **المصدر السابق**، ج1 ص91.

(26) **المصدر السابق**، ج1 ص97.

(27) **المصدر السابق**، ج3 ص84.

(28) **المصدر السابق.**

(29) **المصدر السابق**، ج3 ص326.

وكذلك البابُ الذي سمّاه: "هذا باب عدة ما يكون عليه الكلم"[31]، وذلك بقوله: "و(إنَّ): توكيدٌ لقوله: زيد منطلقٌ، وإذا خفَّفْت، فهي كذلك تؤكد ما يتكلم به، وليَثبت الكلامُ، غيرَ أنّ لام التوكيد تَلزمها عوضاً مما ذهب منها"[32].

(30) **المصدر السابق**، ج3 ص333.
(31) **المصدر السابق**، ج4 ص216.
(32) **المصدر السابق**، ج4 ص233.

2- (زيدٌ منطلقٌ) عند المبرد (285هـ):

استخدم المبرد المثال (زيدٌ منطلقٌ) في كتابه (المقتضَب) كثيراً، وهو بذلك يحذو حذوَ سيبويه في (الكتاب)، بل يزيد على ما ذكره سيبويه، ويضع المثال في أبواب لم يكن قد وضعه سيبويه فيها، ويأتي بصور متعددة للمثال، وذلك على النحو الآتي:

أ- باب "المجازاة وحروفها"[33]، في قوله: "فأصل الجزاء أن تكون أفعاله مضارعة؛ لأنه يُعربها. ولا يُعرَب إلا المضارعُ، فإذا قلت: إنْ تأتِني آتِك. فـ(تأتِني) مجزومة بـ(إنْ)، و(آتك) مجزومة بـ(إنْ) و(تأتِني)، ونظير ذلك من الأسماء قولك: زيدٌ منطلقٌ. فـ(زيدٌ) مرفوع بالابتداء، والخبر رفع بالابتداء والمبتدأ"[34].

ب- باب "الفعل الذي يتعدى إلى مفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد، وذلك: كان، وصار، وأصبح، وأمسى، وليس، وما كان نحوهن"[35]، في قوله: فإذا قلت: كانَ زيدٌ أخاكَ، فخبّرتَ عن (زيد)، قلت: الكائنُ أخاكَ زيدٌ؛ كما كمتَ تقول في (ضَرَبَ). فإنْ أخبرتَ عن (الأخ)، فإنّ بعض النحويين لا يُجيزُ الإخبارَ عنه، ويقول: إنما معناه: كانَ زيدٌ من أمره كذا وكذا، كذلك لا يجوز أن تخبر عمّا وضع موضعه. وهذا قولٌ فاسدٌ مردودٌ لا وجهَ له؛ لأنك إذا قلت: زيدٌ منطلقٌ، فمعناه: زيدٌ من أمره كذا وكذا، فلو كان يَفسُد الإخبارُ هناك، لَفَسَد ها هنا"[36].

ت- باب "ما يحكى من الأسماء وما يعرب"[37]، في قوله: "وإذا دعوت رجلاً اسمه (زيدٌ منطلقٌ)، قلت: يا زيدٌ منطلقٌ أقْبِلْ. لا تُعمِل فيه النداءَ، كما لم تُعمِل غَيْرَه"[38].

ث- باب "الفعل المتعدي إلى مفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد"[39]، وذلك في قوله: "و(كانَ) بهذه المنزلة، إنما دخلت على قولك: زيدٌ منطلقٌ؛ لِتُوجِبَ أنّ هذا فيما مضى، والأصلُ الابتداءُ والخبرُ، ثم تلحقها معانٍ بهذه الحروف"[40].

ج- باب "الأسماء التي يَلْحَقُها ما يَلْحَقُ الأسماءَ المضافةَ من النصب لما يُضَمُّ إليه"[41] في قوله: "فأمّا قولك: يا زيدٌ منطلقٌ، إذا سمّيته بقولك: (زيدٌ منطلقٌ)، فلا يجوز غيره؛ لأنّ (زيداً) مبتدأ، و(منطلقٌ) خبره، فقد عمل (زيد) في (منطلق) عمل الفعل..."[42].

ح- باب "الظروف من الأمكِنة والأزمِنة، ومعرفة قِسَمها، وتَمَكُّنها، وامتناع ما يمتنع منها من التصرّف، ويقال من الصرف"[43]، وذلك في الموضعين الآتيين الآتيين:

- قوله: "فإنْ شَغلتَ الفعلَ، قلتَ: يومُ الجمعةِ سِرتُ فيه، ومكانُكم قُمتُ فيه، كما تقول: عبدُ اللهِ تكلّمتُ فيه، وزيدٌ شفعتُ فيه، وأخوكَ مررتُ به... وذلك أنّ قولك: زيدٌ مررتُ به، ابتداءٌ وخبرٌ، و(مررت به) في موضع قولك (منطلق) إذا قلتَ: زيدٌ منطلقٌ"[44].
- قوله: "فإذا قلت: خَلْفُك واسعٌ، فالرفعُ لا غيرُ؛ لأنه ليس بظرف، وإنما خَبَّرتَ عن الخَلْف، كما تقول: زيدٌ منطلقٌ"[45].

---

(33) **المقتضب**، ج2 ص45.
(34) **المصدر السابق**، ج2 ص48.
(35) **المصدر السابق**، ج3 ص97.
(36) **المصدر السابق.**
(37) **المصدر السابق**، ج4 ص9.
(38) **المصدر السابق**، ج4 ص14.
(39) **المصدر السابق.**
(40) **المصدر السابق**، ج4 ص86.
(41) **المصدر السابق**، ج4 ص224.
(42) **المصدر السابق**، ج4 ص225- 226.
(43) **المصدر السابق**، ج4 ص328
(44) **المصدر السابق.**
(45) **المصدر السابق**، ج4 ص341.

خ- باب "ما يصلح فيه البدل على وجهين"[46]، في قوله: "وباب (كان)، و(إنّ)، و(عَلِمت) داخلٌ على ابتداء وخبر. وذاك أنك لو حذفت (كان) من قولك: كان زيدٌ منطلقاً، أو (إنّ) من هذا، أو (علمت)، لكان الكلام الباقي: زيدٌ منطلقٌ"[47].

وغير ذلك من الأبواب والمسائل التي ستُذكر في موضعها من البحث.

3- (زيدٌ منطلقٌ) عند ابن السراج (316هـ):

استخدم ابن السراج (زيدٌ منطلقٌ) كما فعل سيبويه والمبرد، ووضع هذا المثال في مسائل مماثلة للمسائل التي وضعه فيها مَنْ قبلَه، وجاء أيضاً بتفصيلات جديدة للمثال، ويتبين ذلك من خلال ما يأتي:

أ- قوله: "والمبتدأ يبتدأ فيه بالاسم المحدث عنه قبل الحديث، وكذلك حكم كل مخبر، والفرق بينه وبين الفاعل: أن الفاعل مبتدأ بالحديث قبله، ألا ترى أنك إذا قلت: زيدٌ منطلقٌ، فإنما بدأت بـ(زيد)، وهو الذي حدثت عنه بالانطلاق، والحديث عنه بعده، وإذا قلت: ينطلقُ زيدٌ، فقد بدأ بالحديث، وهو انطلاقه، ثم ذكرت (زيداً) المحدث عنه بالانطلاق بعد أن ذكرت الحديث"[48].

ب- قوله في الجملة التي تقع موقع الاسم المفرد: "نحو قولك: زيدٌ أبوهُ قائمٌ، فـ(أبوهُ قائمٌ) جملةٌ موضعها رفع؛ لأنك لو جعلت موضعها اسماً مفرداً، نحو: (منطلقٌ)، لصلح، وكنت تقول: زيدٌ منطلقٌ..."[49].

ت- قوله في باب ما جاء من الكلام على ثلاثة أحرف: "ومنها (إنّ)، وهي توكيد لقوله: زيدٌ منطلقٌ، وإذا خففت فهي كذلك، غير أنّ لام التوكيد تلزمها إذا خففت، عوضاً لما ذهب منها؛ لئلا تلتبس بـ(إنْ) التي للنفي"[50].

ث- قوله نقلاً عن المازني (249ه)[51]: "والقياس عندي أن أقول: (الضارب أنا والضاربي زيد)، فأجعل (الضارب) مبتدأً، وأجعل (أنا) خبرَه، فأجعل (الضاربي) مبتدأً، وأجعل زيداً خبرَه، وأجعله تفسيراً لما وقع عليه (ضربت)، كما كان تفسيراً له مع الفعل، وأجعل (الضارب) الأول غير متعدٍّ، كما كان الفعل الذي بنيته منه غير متعدٍّ، وأجعل (أنا) خبراً له؛ لأن الفعل والفاعل نظيرهما من الأسماء المبتدأ والخبر، لأنك إذا قلت: (ضُربَ زيدٌ)، فلا بد لـ(ضُربَ) من (زيد)، كما أنك إذا قلت: (زيدٌ منطلقٌ)، فلا بد له من (منطلق)، أو ما أشبهه..."[52].

ج- قوله: "(إنّ) توكيد لقوله: (زيدٌ منطلقٌ)، وإذا خففت، فهي كذلك، غيرَ أنّ لام التوكيد تَلزمها لما ذهب منها"[53].

وهو كلام مشابه لكلامه السابق، وكذلك لما ذكره سيبويه في باب (عدة ما يكون عليه الكلم)، وقد سبق ذكره[54].

4- (زيدٌ منطلقٌ) عند أبي الحسن الوراق (325هـ):

---

(46) **المصدر السابق**، ج4 ص402.
(47) **المصدر السابق**، ج4 ص404.
(48) **الأصول في النحو**، ج1 ص58.
(49) **المصدر السابق**، ج2 ص61- 62.
(50) **المصدر السابق**،ج2 ص216- 217.
(51) أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية البصري النحوي.
(52) **الأصول في النحو**، ج2 ص316.
(53) **المصدر السابق**، ج3 ص178.
(54) **كتاب سيبويه**، ج4 ص233.

جاء هذا المثال عند أبي الحسن الوراق في باب (إنّ وأنّ) من كتابه (علل النحو)، وذلك في قوله: "...فإذا قال القائل: إن زيداً منطلق، فأردت أن تحكي كلامه، وجب أن تقول: قال عمرو: إن زيداً منطلق، كما تقول: قال عمرو: زيد منطلق، فصار ما بعد القول يجري مجراه في حال الابتداء، فلذلك كسرت بعد القول"[55].

5- (زيدٌ منطلقٌ) عند أبي القاسم الزجاجي (337هـ):

نقل أبو القاسم الزجاجي هذا المثال من النحاة في مواضع قليلة من كتابه (مجالس العلماء)، ومن ذلك قوله: "قال أبو يعلى: حدثني أبو عثمان، قال: قال لي الأخفش في الجزاء: انجزم الفعل الأول بحرف الجزاء ما كان، وانجزم الآخر بالفعل الأول، كما تقول: زيدٌ منطلقٌ، فرفع زيداً الابتداء، ورفع (منطلقٌ) زيدٌ"[56].

ومنه قوله أيضاً: "حدثني بعض أصحابنا، قال: أخبرنا أبو الحسن بن كيسان، قال: قال لي أبو العباس: كيف تقول: مررت برجلٍ قائمٍ أبوهُ؟ فأجبته بخفض (قائمٍ) ورفع (الأب). فقال لي: بأيِ شيء ترفعه؟ فقلت: بقائم... قال: فكيف تقول: مررت برجلٍ أبوهُ قائمٌ؟ فأجبته برفعهما جميعاً. فقال لي: فهل تجيز أن تقول: مررت برجلٍ قائمٌ أبوهُ، فترفع به مؤخراً كما رفعت به مقدماً؟ قلت: ذلك غير جائز عند أحد... فقال لي: فاجعل الاسم مرفوعاً بالابتداء، وما بعده خبره على مذهبكم؛ لأن خبر المبتدأ عندكم يكون مخفوضاً ومنصوباً، كما تقول: زيدٌ في الدار، وزيدٌ أمامَك، قلت: ذلك غير جائز؛ لأن خبر المبتدأ إذا كان هو المبتدأ بعينه، لم يكن إلا مرفوعاً، كقولنا: زيدٌ منطلقٌ، وعبدُ الله قائمٌ، وما أشبه ذلك. وكذلك إذا قلنا: مررت برجلٍ أبوه قائم، فالقائمُ هو الأبُ في المعنى، فلا يجوز أن يختلف إعرابهما"[57].

6- (زيدٌ منطلقٌ) عند أبي علي الفارسي (377هـ)

جاء المثال (زيدٌ منطلقٌ) عند أبي علي الفارسي أيضاً، ولكن على قلة، ومن ذلك قوله: "والجمل التي يعطف بها على الجمل على ضربين: أحدهما: أن تكون أجنبية من الأولى. والآخر: أن تكون الجملة المعطوفة على الأولى ملتبسة بها غير أجنبية منها. فالأجنبية لا تتبع الأولى إذا أريد اتصالها بها، ولم يرد القطع منها، والأخذ في أخرى ليس منها في شيء، إلا بحرف العطف، نحو: قامَ زيدٌ، وذهبَ عمرٌو، وزيدٌ منطلقٌ، وبكرٌ قائمٌ، ونحو هذا مما يريد به الاتصال بالأولى. فإن لم يرد الاتصال، وأريد كل حديث منفرد من الآخر، ومنقطع عنه، قلت على هذا: زيدٌ منطلقٌ، بكرٌ قائمٌ، فلم تَدخل الحرف إرادةُ للانفصال، وتُركا لاتصال كل واحد من الحديثين بالآخر"[58].

7- (زيدٌ منطلقٌ) عند الخوارزمي (387هـ)

استخدم الخوارزمي هذا المثال في كتابه (مفاتيح العلوم) في مواضع قليلة، ومن ذلك قوله: "الوجوه التي ترفع بها الأسماء سبعة: المبتدأُ، وخبرُه، كقولك: زيدٌ منطلقٌ، فـ(زيدٌ) المبتدأُ، و(منطلقٌ) خبرُه"[59].

8- (زيدٌ منطلقٌ) عند ابن جني (392هـ):

---

(55) الوراق، أبو الحسن محمد بن عبدالله: **علل النحو**، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط:1، 1420هـ- 1999م، ج1 ص446.

(56) **مجالس العلماء**، ج1 ص68.

(57) **المصدر السابق**، ج1 ص244- 245.

(58) الفارسي، أبو عليٍّ الحسنِ بنِ أحمدَ بنِ عبد الغفَّار الفارسيّ النَّحويّ: **كتاب الإغفال**، تحقيق: د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، مجلّة جامعة أم القرى، مكة المكرمة، صفر 1421هـ، ج12، العدد: 20، ج2 ص46- 47.

(59) الخوارزمي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف الكاتب الخوارزمي: **مفاتيح العلوم**، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، د.ت، ج1 صفحة 32.

جاء ابن جني بالمثال (زيدٌ منطلقٌ) في كتابه (الخصائص)، ومن ذلك قوله: "...وكذلك قولك: زيدٌ منطلقٌ، فهذا كلام مستقل، فإذا زاد عليه أن (المفتوحة فقال أن زيدا منطلق) احتاج إلى عامل يعمل في أن وصلتها، فقال: بلغني أن زيدا منطلق، ونحوه. وكذلك قولك: زيد أخوك، فإن زدت عليه (أعلمت) لم تكتف بالاسمين فقلت: أعلمت (بكرا زيدا أخاك)"[60].

9- (زيدٌ منطلقٌ) عند ابن فارس (395ه):

ذكر ابن فارس أيضاً هذا المثال على قلة، وذلك في كتابه (الصاحبي)، حيث يقول في باب الحرف نقلاً عن سيبويه: "وأقربُ ما فيهِ ما قاله سيبويهِ: إنه الّذِي يفيد معنىً ليسَ في اسم ولا فعل. نحو قولنا: (زيدٌ منطلقٌ)، ثمَّ نقول: (هل زيدٌ منطلق؟)[61]، فأفدنا بـ(هل) ما لمْ يكن في (زيد)، ولا (منطلق)"[62].

10- (زيدٌ منطلقٌ) عند المرزوقي (421هـ):

قال المرزوقي مستخدماً المثال (زيدٌ منطلقٌ) في كتابه (الأزمنة والأمكنة): "اعلم أن المعرفة إذا أخبر عنها بنكرة فإنها توجب فيها مثل ما يكون لها لو كانت معرفة بنفسها، وكذلك النكرة إذا أسند إليها معرفة، والذي جعلها على هذا كونها خبراً عن معرفة، ولو انفردت عنها لم يكن كذلك، يقول: زيدٌ منطلقٌ، فالعلم أن المنطلق هو (زيدٌ)، جعله مختصاً كـ(زيد). ولو انفرد، لكان شائعاً"[63].

11- (زيدٌ منطلقٌ) عند الزمخشري (538هـ):

استخدم الزمخشري أيضاً المثال (زيدٌ منطلقٌ) في مواضع من كتابه (المفصّل في صنعة الإعراب)، وكان من هذه المواضع ما يلي:

أ- قوله في تعريف المبتدأ والخبر: "هما الاسمان المجردان للإسناد، نحو قولك: زيدٌ منطلقٌ"[64].

ب- قوله في باب (الذي أوسع استعمالاً من اللام): "والإخبار عن كل اسم في جملة سائغٌ، إلا إذا منع مانع، وطريقة الإخبار أن تصدّر الجملة بالموصول، وتزحلق الاسم إلى عجزها، واضعاً مكانه ضميراً عائداً إلى الموصول، بيانه أنك تقول في الإخبار عن (زيد) في (زيد منطلق): الذي هو منطلقٌ زيدٌ..."[65].

ت- قوله أيضاً في الباب السابق: "ومما امتنع فيه الإخبار ضمير الشأن؛ لاستحقاقه أول الكلام، والضمير في (منطلق) في (زيدٌ منطلقٌ)، والهاء في (زيدٌ ضَرَبتهُ)"[66].

12- (زيدٌ منطلقٌ) عند أبي البركات الأنباري (577هـ):

مما جاء عند أبي البركات الأنباري من ذكر للمثال (زيدٌ منطلقٌ) قوله: "وحكي أنه اجتمع أبو عمر الجرمي وأبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، فقال الفراء للجرمي: أخبرني عن قولهم: زيدٌ منطلقٌ. لم رفعوا زيداً؟ فقال له الجرمي: بالابتداء. قال له الفراء: ما معنى الابتداء؟ قال: تعريته

---

(60) ابن جني، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، د.ط، د.ت، ج2 ص272.

(61) **كتاب سيبويه**، ج1 ص99.

(62) ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب القزويني: **الصاحبي في فقه اللغة**، تحقيق: المكتبة السلفية، مطبعة المؤيد، القاهرة، ط:1، 1910م، ج1 ص17.

(63) المرزوقي، أبو على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني: **الأزمنة والأمكنة**، مجلس دائرة المعارف، حيدر آباد- الهند، ط:1، 1332هـ، ج1 ص96.

(64) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر: **المفصل في صنعة الإعراب**، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط:1، 1993م، ج1 ص43.

(65) ا **المصدر السابق**، ج1 ص185.

(66) ا **المصدر السابق**، ج1 ص185.

من العوامل. قال له الفراء: فأظهره. قال له الجرمي: هذا معنى لا يظهر. قال له الفراء: فمثّله إذاً. فقال الجرمي: لا يتمثَّل. فقال الفراء: ما رأيت كاليوم عاملاً لا يظهر، ولا يتمثل"[67].

13- (زيدٌ منطلقٌ) عند المطرّزي (610هـ):

استخدم المطرّزي هذا المثال أيضاً، حيث يقول: "واعلم أن الرفع علم الفاعلية، والنصب علم المفعولية، والجر علم الإضافة: (فالفاعل): ما أسند الفعل إليه مقدماً عليه... ومما ألحق به: المبتدأ والخبر، وهما الاسمان المرفوعان المجردان من العوامل اللفظية للإسناد، ورافعهما الابتداء، وهو جعل الاسم أولاً لثانٍ، ذلك الثاني حديثٌ عنه، نحو: زيدٌ منطلقٌ، واللهُ إلهُنا، ومحمدٌ نبيُّنا"[68].

14- (زيدٌ منطلقٌ) عند أبي البقاء العكبري (616هـ):

استخدم العكبري هذا المثال في بعض كتبه الخاصة بالنحو، ومن ذلك ما يأتي:

أ- قوله في كتابه (مسائل خلافية في النحو): "مسألة الكلام والجملة. الكلام: عبارة عن الجملة المفيدة فائدةً تامةً، كقولك: زيدٌ منطلقٌ، وإنْ تأتِني أكرمْك، وَقُمْ، وَصَهْ، وما كان نحو ذلك"[69].

ب- قوله في كتابه (اللباب في علم الكتاب والإعراب) في أفعال القلوب: "فإن قيل: فلماذا دخلت هذه الأفعال على المبتدأ والخبر؛ لتحدث في الجملة معنى الظن والعلم، اللذين لم يتحقق معناها في المبتدأ والخبر؟ ألا ترى أن قولك: زيدٌ منطلقٌ، يجوز أنْ تكون قلت ذلك عن ظن، وأنْ تكون قلته عن علم..."[70].

15- (زيدٌ منطلقٌ) عند ابن هشام (761هـ):

نقل ابن هشام أيضاً هذا المثال، ومن ذلك قوله: "إذا قيل لك: كيف نخبر عن (زيد) من قولنا: (زيدٌ منطلقٌ) بـ(الذي)؟ فاعمد إلى ذلك الكلام، فاعمل فيه أربعة أعمال، أحدها: أن تبتدئه بموصول مطابق لـ(زيد) في إفراده وتذكيره، وهو (الذي)، الثاني: أن تؤخر زيداً إلى آخر التركيب، الثالث: أن ترفعه على أنه خبر للذي، الرابع: أن تجعل في مكانه الذي نقلته عنه ضميراً مطابقاً له في معناه وإعرابه، فتقول (الذي هو منطلقٌ زيدٌ)..."[71].

16- (زيدٌ منطلقٌ) عند ابن عقيل (769هـ):

استخدم ابن عقيل في شرحه للألفية المثال (زيدٌ منطلقٌ)، حيث يقول: "وحاصل ما ذكر أنّ الجامد يتحمل الضميرَ مطلقاً عند الكوفيين، ولا يتحمل ضميراً عند البصريين، إلا إنْ أُوِّلَ

---

(67) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي: **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق، د.ط، د.ت، ج1 ص49.

وقد ذكر فيه أن الفراء والجرمي قد سئلا عن حالهما بعد مجلسهما هذا، فحكي أنه سئل الفراء، فقيل له: كيف وجدت الجرمي؟ فقال: وجدته آية. وسئل الجرمي، فقيل له: كيف وجدت الفراء؟ فقال وجدته شيطاناً.

(68) المطرزي، أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي بن المطرز: **المغرب في ترتيب المعرب**، تحقيق: محمود فاخوري، و: عبد الحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد، حلب، ط:1، 1979م، ج2 ص408.

(69) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين: **مسائل خلافية في النحو**، تحقيق: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، ط:1، 1992م، ج1 ص35.

(70) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين: **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط:1، 1995م، ج1 صفحة 247.

(71) ابن هشام، جمال الدين الأنصاري، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط:5، 1979م، ج4 ص238.

بمشتق، وأنّ المشتق إنما يتحمل الضمير إذا لم يرفع ظاهراً، وكان جارياً مجرى الفعل، نحو: زيدٌ منطلقٌ، أي: هو، فإن لم يكن جارياً مجرى الفعل، لم يتحمل شيئاً"[72].

17- (زيدٌ منطلقٌ) عند السيوطي (911هـ):

ذكر السيوطي هذا المثال في كتابه (همع الهوامع)، وذلك من خلال كلامه في الإخبار بـ(الذي) وفروعه، حيث يقول: "أما المشتق فسيأتي، والأصح جوازه عن (المصدر المخصص) بوصف أو إضافة، كقولك في (قام زيدٌ قياماً حسناً، أو قيامَ الأمير): الذي قامه زيدٌ قيامٌ حسنٌ، أو قيامُ الأميرِ، لا عن (غيره)، وهو المؤكد... والأصح جوازه في المفعول معه... فنقول في الإخبار عن (الطيالسة) مِنْ (جاءَ البردُ والطيالسةَ) (التي جاءَ البردُ وإياها الطيالسةُ)... وشرطه ألا يعود الضمير على شيء قبله، كالهاء في (زيدٌ ضربته)، والضمير في (منطلق)، من: (زيدٌ منطلقٌ)"[73]

(72) ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، سوريا، 1985م، ج1 ص206.

(73) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي: **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ج3 ص248- 249.

المبحث الثاني- صور (زيدٌ منطلقٌ) في مختلف الأبواب النحوية:

عَبَّرَ النحويون من خلال أمثلتهم عن صُوَر متنوعة من المثال (زيدٌ منطلقٌ)، وذلك باستحداث أمثلة جديدة بزيادة كلمة أو حرف أو أكثر من ذلك على المثال الأصلي، وكلّ مثال من تلك الأمثلة (الصُّوَر) الجديدة المتنوعة كان يحقق الغاية التي أرادوها من خلال تناوله في الأبواب النحوية المتفرقة التي استخدموه فيها، وتعد تلك الصُّوَر جزءاً لا يتجزّأ من المثال الأصلي الذي بنيت عليه بقية الأمثلة، وهي بذلك بمنزلة الفرع من الأصل، بما يخدم تلك الأبواب النحوية المتفرقة والمسائل اللغوية المتشعبة، وتعد تلك الصُّوَر أيضاً علاماتٍ سيميائيةً محيلة إلى أبوابها ومسائلها، أو أيقونات جديدة تتعالق وتذكِّر بالأيقونة الأم، المتمثلة في المثال (زيدٌ منطلقٌ).

وفيما يأتي عَرْضٌ للصُّوَر المتنوعة، التي تداولها النحويون- وغيرهم من العلماء- في كتبهم، وذلك من خلال استخلاصها من المثال الأصلي المذكور.

1) <u>في مسائل ظَنّ وأخواتها:</u>

أ- ظننتُ زيداً منطلقاً:

ذكر ذلك المبرد في غير ما موضع من (المقتضب)، ومن ذلك قوله: "وإنما امتنع: ظننت زيداً، حتى تذكر المفعول الثاني؛ لأنها ليست أفعالاً وصلت منك إلى غيرك، إنما هو ابتداء وخبر، فإذا قلت: ظننت زيداً منطلقاً، فإنما معناه: زيدٌ منطلقٌ في ظني"[74].

ومنه قوله: "ألا ترى أنّ قولك: ظننتُ زيداً منطلقاً، إنما وقع الشك في الانطلاق، والتقدير: زيدٌ منطلقٌ في ظني، وقد مضى هذا مفسراً في أول الكتاب"[75].

وذكر العكبري هذا المثال أيضاً في قوله: "والذي تعلق به الظنّ منهما هو المفعول الثاني، وذكر المفعول الأول؛ لأنه محل الشيء المظنون؛ لا لأنه مظنون. ألا ترى أن قولك: ظننتُ زيداً منطلقاً، (زيد) فيه غير مظنون، وإنما المظنون انطلاقه"[76].

ب- زيداً ظننتُ منطلقاً:

من ذلك قول ابن السراج: "ومع ذلك فإن: (ظننت)، و(علمت) تدخلان على المبتدأ والخبر، فإذا ألغينا، بقي الكلام تامّاً مستغنياً بنفسه، تقول: زيداً ظننتُ منطلقاً، فإذا ألغيت: (ظننت)، بقي (زيد) و(منطلق)، فقلت: زيدٌ منطلقٌ، ثم تقول: (ظننت)، والكلام مستغنٍ، والملغَى نظيرُ المحذوف"[77].

---

(74) **المقتضب**، ج3 ص95.
(75) **المصدر السابق**، ج 3 ص114.
(76) **اللباب في علل البناء والإعراب**، ج1 ص247.
(77) **الأصول في النحو**، ج1 ص187.

ت- ظننتُ أنّ زيداً منطلقٌ:

من ذلك ما ذكره أبي علي الفارسي في قوله: "...وذلك أنّ قول الناس وما يحكونه من القسمة في (ظننتُ أنّ زيداً منطلقٌ) ونحوه على ضربين؛ أحدهما: أنه في موضع الأول، والمفعول الثاني مضمر محذوف؛ لعلم المخاطب. والآخر: أنّ الفعل متعدٍّ إلى مفعول واحد، أعني في (ظننت أنّ زيداً منطلقٌ)"[78].

ث- ظننتُ زيدٌ منطلقٌ:

من مجيء ذلك عند النحاة ما ذكره المبرد في باب (إذنْ) بقوله: "والموضع الذي لا تكون فيه عاملة ألبتّة قولك: إنْ تأتِني إذنْ آتِك؛ لأنها داخلةٌ بين عامل ومعمول فيه، وكذلك: أنا إذنْ أكرمُك، وكذلك إن كانت في القسم؛ بين المقسم به، والمقسم عليه، نحو قولك: واللهِ إذنْ لا أكرمُك؛ لأن الكلام معتمد على القسم، فإن قدمتها، كان الكلام معتمداً عليها، فكان القسم لغواً، نحو: إذنْ واللهِ أضربَك؛ لأنك تريد: إذنْ أضربَك واللهِ. فالذي تلغيه لا يكون مقدماً، إنما يكون في أضعاف الكلام. ألا ترى أنّك لا تقول: ظننتُ زيدٌ منطلقٌ؛ لأنك إذا قدمت الظنّ، فإنما تبني كلامك على الشك"[79].

ومن ذلك قول أبي القاسم الزجاجي: "ولا يجوز أن تقول: ظننتُ زيدٌ منطلقٌ، على إلغاء الظنّ، وقد بدأت به"[80].

ج- زيدٌ منطلقٌ ظننتُ:

من ذلك قول ابن السراج: "و: زيدٌ منطلقٌ ظننتُ، فتلغي الظنّ إذا تأخر، ولا يحسن الإلغاء إلا مؤخراً، فإذا ألغيت، فكأنك قلت: زيدٌ منطلقٌ في ظني، ولا يحسن أن تلغيه إذا تقدم"[81].

وقول أبي الحسن الوراق في باب (ظننت وحسبت وعلمت وخلت وأخواتها): "فإن قال قائل: فلم جاز إلغاؤها إذا توسطت بين المفعولين أو تأخرت؟ قيل له: لأنك إذا ابتدأت بالاسم، فقد حصل على لفظ اليقين، كانت هذه الأفعال ضعيفة في العمل، ووجب أن يحمل الخبر على ما اعتقد عليه الكلام، وهو اليقين، وجعل الفعل في هذا الموضع في تقدير الظرف، وإن أوجب شكّاً في الجملة، كقولك: زيدٌ منطلقٌ في ظني، فلما كان قولك: (في ظني) لا يعمل فيما قبله، جعل أيضا: زيدٌ منطلقٌ ظننتُ، كأنك قلت: في ظني..."[82].

ومثل ذلك ذكر أبو البركات الأنباري، حيث قال: "فإذا قال: زيدٌ منطلقٌ ظننتُ، فكأنه قال: زيدٌ منطلقٌ في ظني. وكما أنّ قولك (في ظني) لا يعمل فيما قبله، فكذلك ما نزل منزلته..."[83].

---

(78) **كتاب الإغفال**، ج1 ص262.

(79) **المقتضب**، ج2 ص11.

(80) الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق: **كتاب اللامات**، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط:2، 1985م، ج1 ص39.

(81) **الأصول في النحو**، ج1 ص181.

(82) **علل النحو**، ج1 ص287.

(83) الأنباري أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي: **أسرار العربية**، تحقيق: د. فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط:1، 1995م، ج1 ص153- 154.

ح- زيدٌ ظننتُ منطلقٌ:

من ذلك ما ذكره ابن السراج في قوله: "زيدٌ ظننتُ منطلقٌ: بنيت (منطلقاً) على (زيد)، ولم تعمل (ظننت)، وألغيته، وصار المعنى: زيدٌ منطلقٌ في ظني، فإن قدمت (ظننت) قبح الإلغاء"[84].

خ- ظنَنْتُهُ زيدٌ منطلقٌ:

ممن ذكر هذا المثال أبو البقاء العكبري، وذلك في قوله: "وإذا تقدمت هذه الأفعال، نصبت المفعولين لفظاً، أو تقديراً، فاللفظ كقولك: ظننتُ زيداً قائماً، والتقدير في ثلاثة مواضع: أحدها أن يكون المبتدأ والخبر مفسراً لضمير الشأن، كقولك: ظننتهُ زيدٌ منطلقٌ. (ظننت): أي الشأن والأمر. فالجملة بعده في موضع نصب؛ لوقوعها موقع المفعول الثاني، كما كان ذلك خبر في خبر (كان)..."[85].

وكذلك ذكره عبدالقادر البغدادي في قوله: "...ظننته زيدٌ منطلقٌ، أي: ظننتُ الأمرَ والشأنَ زيدٌ منطلقٌ"[86].

د- زيدٌ منطلقٌ ظَنُّكَ:

ممن استخدم هذا المثال السيوطي في قوله: "وتؤكد الجملة بمصدر الفعل بدلا من لفظه منصوباً، نحو: زيدٌ منطلقٌ ظنُّكَ. أي: ظنُّكَ زيدٌ منطلقٌ. ناب (ظنُّك) منابَ (ظننت)، ونصب المصدر المؤكد للجمل"[87].

2) <u>في مسائل الحكاية بعد القول:</u>

أ- قلتُ زيدٌ منطلقٌ:

من ذلك ما جاء في الكتاب من قول سيبويه: "واعلم أنّ (قلتُ) إنّما وقعتْ في كلام العرب على أن يحْكى بها، وإنما تحْكِي بعد القول ما كان كلاماً لا قول، نحو: قلتُ زيدٌ منطلقٌ؛ لأنه يحسن أن تقول: زيدٌ منطلقٌ، ولا تدخل (قلت)، وما لم يكن هكذا أسقط القول عنه"[88].

وكذلك ما جاء في المقتضب من قول المبرد: "وكان يونس يجري الحكاية في جميع المعارف، ويرى بابها وباب الأعلام واحداً، وقد يجوز ما قال، وليس بالوجه... إنما تحكى الجمل، نحو: قلت زيدٌ منطلقٌ؛ لأنه كلام قد عمل بعضه في بعض"[89].

وذكر هذا المثال أيضاً الرماني (388ه) في قوله: "فالمفتوحة أبداً بمعنى المصدر، والمكسورة بمعنى الاستئناف وما جرى مجراه؛ لأن الحكاية بعد القول تجري مجري الاستئناف، تقول: قلتُ زيدٌ منطلقٌ، وكذلك إذا دخل في خبرها لام الابتداء، صرفت إلى الابتداء أيضاً من أجل اللام"[90].

---

(84) **الأصول في النحو**، ج2 ص260.
(85) **اللباب في علل البناء والإعراب**، ج1 ص248.
(86) البغدادي، عبد القادر بن عمر: **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق: محمد نبيل طريفي، و: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 1998م، ج9 ص141.
(87) **همع الهوامع**، ج1 ص555.
(88) **كتاب سيبويه**، ج1 ص122.
(89) **المقتضب**، ج2 ص309.
(90) الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله: **رسالة منازل الحروف**، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمّان، د.ط، د.ت، ج1 ص58.

وقد استخدم ذلك المثال ابن هشام أيضاً حين ذكر في (شذور الذهب) أنّ "العرب اختلفوا في إجراء القول مجرى الظن في نصب المفعولين على لغتين، فبنو سليم يجيزون ذلك مطلقاً، فيجوزون أن تقول: قلت زيداً منطلقاً، وغيرهم يوجب الحكاية، فيقول: قلت زيدٌ منطلقٌ"[91].

ب- ظننتُ أو قلتُ زيدٌ منطلقٌ:

وذلك في قول المبرد: "وتقول: ظننتُ أو قلتُ زيدٌ منطلقٌ، إذا أعملت الآخر؛ لأن (قلت) إنما يقع بعدها الحكاية إذا كانت جملة، نحو الابتداء والخبر، وما أشبه ذلك"[92].

ومنه قول ابن السراج في ذكر ما يعرض من الإضمار والإظهار: "ومن هذا الباب قولهم: (ضربت وضربني زيدٌ) تريد: (ضربت زيداً وضربني) إلا أن هذا الباب أضمرت ما عمل فيه الفعل، ولذلك أضمرت الفعل نفسه، وكذلك كل فعلين يعطف أحدهما على الآخر، فيكون الفاعل فيهما هو المفعول، فلك أن تضمره مع الفعل، وتعمل المجاور له، فتقول على هذا: متى ظننت أو قلت زيدٌ منطلقٌ؟ لأن ما بعد القول محكي"[93].

ت- تقول زيدٌ منطلقٌ:

جاء هذا المثال عند ابن عقيل في قوله: "القولُ شأنُهُ إذا وقعت بعده جملة أن تُحكى، نحو: قالَ زيدٌ عمرٌو منطلقٌ، و: تقولُ زيدٌ منطلقٌ، لكن الجملة بعده في موضع نصب على المفعولية"[94].

ث- أتقولُ زيدٌ منطلقٌ:

من ذلك قول السيوطي: "وإذا اجتمعت الشروط، فالإعمال جائز، لا واجب، فتجوز الحكاية أيضاً مراعاةً للأصل، نحو: أتقولُ زيدٌ منطلقٌ، وكذا إعماله مطلقاً في لغة بني سليم جائزٌ، لا واجب"[95].

ومنه قول عبدالقادر البغدادي (1093ه): "ولو كسرت هنا همزة إنّ، لكانت كالرفع في قولك: أتقولُ زيدٌ منطلقٌ؟ إذا حكيت، ولم تعمل"[96].

ج- أتقولُ زيداً منطلقاً:

من ذلك قول ابن عصفور (669ه): "ويجوز في القول إذا وقت بعد جملةٌ اسميةٌ أن يجري مجرى الظن في المعنى والعمل، وأما بنو سليم، فيجرونه أجمع مجرى الظن... وأما غيرهم من العرب، فلا يجريه مجرى الظن إلا بأربعة شروط: أن يكون الفعل مضارعاً لمخاطب، قد تقدمته أداة استفهام، غير مفصول بينها وبينه إلا بظرف، أو مجرور، نحو قولك: أتقولُ زيداً منطلقاً..."[97].

ح- أأنت تقول زيدٌ منطلقٌ:

---

(91) ابن هشام، عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري: **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق: عبد الغني الدقر، سوريا، 1984م،ج1 ص488.
(92) **المقتضب**، ج4 ص78- 79.
(93) **الأصول في النحو**، ج2 ص249.
(94) **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج2 ص58.
(95) **همع الهوامع**، ج1 ص569.
(96) **خزانة الأدب**، ج2 ص389.
(97) ابن عصفور، علي بن مؤمن: **المقرب**، تحقيق: أحمد عبدالستار الجواري، وعبدالله الجبوري، ط:1، 1972م، ج1 ص295.

من ذلك ما جاء في قول سيبويه: "فإن قلت: أَأَنت تقول زيدٌ منطلقٌ؟ رفعتَ؛ لأنه فُصلَ بينه وبين حرف الاستفهام، كما فصل في قولك: أأَنت زيدٌ مررتَ به؟ فصارت بمنزلة أخواتها، وصارت على الأصل"[98].

خ- متى تقول زيدٌ منطلقٌ:

ذكر ذلك سيبويه في قوله: "وسألت يونس عن قوله: متى تقول أنه منطلقٌ؟ فقال: إذا لم ترد الحكاية، وجعلت (تقول) مثل (تظنّ). قلت: متى تقول أَنّك ذاهبٌ؟ وإنْ أردت الحكاية، قلت: متى تقول إنك ذاهبٌ؟ كما أنه يجوز لك أن تحكي، فتقول: متى تقول زيدٌ منطلقٌ؟ وتقول: قال عمروٌ إنه منطلقٌ"[99].

د- متى رأيت أو قلت زيدٌ منطلقٌ / زيداً منطلقاً:

من ذلك ما جاء في قول سيبويه: "وقد يجوز ضربتُ وضربني زيداً؛ لأنَّ بعضهم قد يقول: متى رأيتَ أو قلتَ زيداً منطلقاً، والوجهُ: متى رأيتَ أو قلتَ زيدٌ منطلقٌ"[100].

ذ- زيدٌ منطلقٌ أظنٌّ ذاك:

جاء هذا المثال عند سيبويه في قوله: "وقد يجوز أن تقول: عبدُ الله أظنّه منطلقٌ، تجعلُ هذه الهاء على ذاك، كأنَّك قلت: زيدٌ منطلقٌ أظنٌّ ذاك"[101].

3) <u>في مسائل (إنَّ) وأخواتها:</u>

أ- إنّ زيداً منطلقٌ / لَمنطلقٌ:

جاء ذلك عند سيبويه في قوله: "فأمّا ما حمل على الابتداء، فقولك: إنّ زيداً ظريفٌ وعمرٌو، وإنّ زيداً منطلقٌ وسعيدٌ. فـ(عمرٌو) و(سعيدٌ) يرتفعان على وجهين، فأحد الوجهين حسنٌ، والآخر ضعيفٌ، فأمّا الوجه الحسنُ، فأنْ يكونَ محمولاً على الابتداء؛ لأن معنى (إنّ زيداً منطلقٌ): زيدٌ منطلقٌ..."[102].

وجاء ذلك أيضاً عند المبرد، ومنه قوله: "هذا باب الأحرف الخمسة المشبهة بالأفعال[103]... فـ(إنّ) إنما معناها الابتداء؛ لأنك إذا قلت: (إنّ زيداً منطلقٌ)، كان بمنزلة قولك: (زيدٌ منطلقٌ) في المعنى، وإن غيرت اللفظ"[104].

وذكر ذلك أيضاً أبو الحسن الوراق في قوله: "فإذا قال القائل: إنّ زيداً منطلقٌ، فأردت أن تحكي كلامه، وجب أن تقول: قالَ عمرٌو: إنَّ زيداً منطلقٌ، كما تقول: قالَ عمرٌو: زيدٌ منطلقٌ، فصار ما بعد القول يجري مجراه في حال الابتداء، فلذلك كسرت بعد القول"[105].

وجاء ذلك كذلك عند أبي علي الفارسي في قوله: "والحمل على المعنى في هذا هو أن تكسر (إنّ)، فإذا كسرت، حملت الكلام على المعنى، كما أنك إذا قلت: قد عرفتُ زيدٌ أبو مَنْ هُوَ، فقد حملت الكلام على المعنى، فكما أنّ قولك: (علمت أنَّ أحداً لا يقول ذاك إلا زيدٌ)، حُمِلَ الكلامُ فيه على المعنى، فكذلك إذا كسرت (إنّ)، يحمل الكلام على المعنى؛ لأنّ المعنى في قولك: (زيدٌ

---

(98) **كتاب سيبويه**، ج1 ص123.
(99) **المصدر السابق**، ج3 ص142.
(100) **المصدر السابق**، ج1 ص73.
(101) **المصدر السابق**، ج1 ص125.
(102) **المصدر السابق**، ج2 ص144.
(103) يقصد الحروف الناسخة (إنّ) وأخواتها.
(104) **المقتضب**، ج4 ص107.
(105) **علل النحو**، ج1 ص446.

منطلقٌ)، و: (إنّ زيداً منطلقٌ)، واحد، فكأنك قلت: إنّ زيداً منطلقٌ في علمي، أو تحمله على معنى اللام؛ لأن اللام كـ (أن) في المعنى"[106].

وجاء هذا المثال أيضاً عند الزمخشري في كلامه عن (أنّ) و(إنّ)، والفرق بينهما، حيث يقول: "و(أنّ) و(إنّ) هما تؤكدان مضمون الجملة وتحققانه، إلا أن المكسورةَ، الجملةُ معها على استقلالها بفائدتها، والمفتوحة تقلبها إلى حكم المفرد، تقول: (إنّ زيداً منطلقٌ)، وتسكت، كما تسكت على (زيدٌ منطلقٌ)"[107].

وكذلك عند ابن أم قاسم المرادي (749ه) في قوله: "من أصناف لام الابتداء لام التوكيد، الواقعة بعد (إنّ) المكسورة، خلافاً لمن قال: هي غيرها... وعن ثعلب وقوم من الكوفيين أنّ قولك: إنّ زيداً منطلقٌ، جواب: ما زيدٌ منطلقٌ. وإنّ زيداً لمنطلق، جواب: ما زيد بمنطلق"[108].

ب- إنْ زيدٌ لَمنطلقٌ:

جاء ذلك في قول المبرد عن (إنْ) المخففة من الثقيلة: "وتكون مخفّفةً من الثقيلة، فإذا كانت كذلك، لزمتها اللام في خبرها؛ لئلاّ تلتبسَ بالنافية، وذلك قولك: إنْ زيدٌ لمنْطلقٌ، وقال الله عزَّ وجل: (إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ)[109]"[110].

ت- إنّ زيداً منطلقٌ وعمراً / وعمرٌو:

من ذلك ما جاء في قول المبرد في (المقتضب): "وتقول: إنّ زيداً منطلقٌ وعمراً. وإنْ شئت: وعمرٌو. فأمّا الرفع، فمن وجهين، والنصب من وجهٍ واحدٍ، وهو أن تعطفه على الاسم المنصوب..."[111].

وما جاء من قوله في (الكامل): "تقول: إنّ زيداً منطلقٌ وعمراً وعمرٌو، فمن قال: (عمراً)، فإنما رده على (زيد)، ومن قال: (عمرو)، فله وجهان من الإعراب: أحدهما جيد، والآخر جائز، فأما الجيد، فأنْ تحمل (عمراً) على الموضع؛ لأنك إذا قلت: إنّ زيداً منطلقٌ، فمعناه: زيدٌ منطلقٌ، فرددته على الموضع... والوجه الآخر: أنْ يكون معطوفاً على المضمر في الخبر"[112].

ومنه قول ابن السراج: "واعلم أنك إذا عطفت اسماً على (إنّ) وما عملت فيه من اسم وخبر، فلك أن تنصبه على الإشراك بينه وبين ما عملت فيه (إنّ)، ولك أن ترفع، تحمله على الابتداء، يعني موضع (إنّ)، فتقول: إنّ زيداً منطلقٌ وعمراً وعمرٌو؛ لأنّ معنى: إنّ زيداً منطلقٌ، زيدٌ منطلقٌ"[113].

ث- إنّما زيدٌ منطلقٌ:

جاء ذلك عند سيبويه في قوله: "وأمّا (ليتَما زيداً منطلقٌ)، فإنّ الإلغاء فيه حسنٌ، وقد كان رؤبة بن العجاج ينشد هذا البيت رفعاً، وهو قولُ النابغة الذبياني:

---

(106) **كتاب الإغفال**، ج1 ص198.

(107) **المفصل في صنعة الإعراب**، ج1 ص390.

(108) المرادي، بدر الدين حسن بن أم قاسم المرادي المصري: **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: د.فخر الدين قباوة، و: محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 1992م، ج1 ص20.

(109) الطارق: 4. وتخفيف الميم من (لَمَا) قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو والكسائي وخلف ويعقوب، على أنّ (إنْ) مخففة من الثقيلة، و(كلّ) مبتدأ، و(لَمَا) اللام فيها هي الداخلة للفرق بين (إنْ) النافية و(إنْ) المخففة من الثقيلة، و(ما) زائدة، و(حافظ) خبر (كلّ). انظر: الخطيب، عبداللطيف محمد: **معجم القراءات**، دار سعد الدين، دمشق، ط1:، 2002م، ج10 ص377، 378.

(110) **المقتضب**، ج1 ص188- 189.

(111) **المصدر السابق**، ج4 ص111.

(112) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد: **الكامل في اللغة والأدب**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط:3، 1997م، ج1 ص254.

(113) **الأصول في النحو**، ج1 ص240.

قالتْ ألاَ ليْتَمَا هذا الحَمامُ لنا إلى حَمامَتِنا أوْ نصْفُــه فـقـدِ[114]

فرفعه على وجهين: على أن يكون بمنزلة قول من قال: (مَثَلاً ما بَعُوضَةً)[115]، أو يكون بمنزلة قوله: إنّما زيدٌ منطلقٌ"[116].

وجاء كذلك عند ابن السراج في قوله: "وكذلك (ما) إذا كانت كافة، فلا موضع لها من الإعراب، في نحو قولك: (إنما زيدٌ منطلقٌ)، كَفّت (ما) (إنّ) عن الإعراب..."[117].

وذكر ذلك عبدالقادر البغدادي أيضاً في قوله: "وتقول في النفي: ما زيدٌ منطلقاً، فإذا زدت (إنْ)، قلت: ما إنْ زيدٌ منطلقٌ، فـ(إنْ) كافةٌ لـ(ما) عن العمل. ونظير هذا قولك: إنّ زيداً منطلقٌ، ثم تقول: إنّما زيدٌ منطلقٌ، فكَفّت (ما) الزائدة (إنّ) عن العمل، كما كَفّت (إنْ) (ما) النافية"[118].

ج- متى تقول أنّ زيداً منطلقٌ:

ذكر ذلك المبرد في قوله: "فأما (أتقول) التي في معنى الظن، فإنها تعمل في (أنّ) عملَها في الاسم... فعلى هذا تقول: متى تقول أنّ زيداً منطلقٌ؟ وأتقول أنّ عمراً خارجٌ"[119].

ح- قد علمتُ أنْ زيدٌ منطلقٌ:

من ذلك قول المبرد: "فأما قولك: قد علمتُ أنْ زيدٌ منطلقٌ، فمعناه: أنه زيدٌ منطلقٌ، ولا تحتاج إلى عوض[120]".

ومنه قول الزمخشري: "تخفف (إنّ) و(أنّ)، فيبطل عملهما، وتخففان فيبطل عملهما. ومن العرب من يعملهما، والمكسورة أكثر... وتقول في المفتوحة: علمتُ أنْ زيدٌ منطلقٌ، والتقدير: أنه زيدٌ منطلقٌ. وقال الله تعالى: (وَآخِرُ دَعْواهُمْ أَنِ الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالمَينَ)[121]"[122].

خ- ليتَ زيداً منطلقٌ / وعمرٌو:

جاء ذلك عند أبي علي الفارسي في قوله: "...فإن قال: فقد أعملت معاني الحروف في قولهم: ليتَ زيداً منطلقٌ. ألا ترى أنهم لا يجيزون: ليتَ زيداً منطلقٌ وعمرٌو،كما أجازوا: إنّ زيدٌ منطلقٌ وعمرٌو. قيل: لم يعمل هنا معنى الحرف، ولو أعمل معنى الحرف، لم يرتفع الاسم الثاني، ولكنه كان ينتصب في الأفعال التي تدل عليها هذه الحروف"[123].

د- بَلَغَني / حَقٌّ أنّ زيداً منطلقٌ:

ذكر ذلك الزمخشري في قوله: "وتقول: بلغني أنّ زيداً منطلقٌ، وَحَقٌّ أنّ زيداً منطلقٌ، فلا تجد بدّاً من هذا الضميم"[124].

4) <u>في مسائل الأحرف المشبهات بـ(ليس):</u>

---

(114) الذبياني، زياد بن معاوية بن ضباب بن يربوع النابغة الذبياني: **ديوان النابغة الذبياني**، تقديم وتعليق: سيف الدين الكاتب، و: أحمد عصام الكاتب، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، 1989م، ص24، و: **كتاب سيبويه**، ج2 ص137.

(115) البقرة: 26.

(116) **كتاب سيبويه**، ج2 ص137- 138.

(117) **الأصول في النحو**، ج2 ص258.

(118) **خزانة الأدب**، ج8 ص443- 444.

(119) **المقتضب**، ج2 ص348.

(120) **المصدر السابق**، ج3 ص9.

(121) يونس: 10.

(122) **المفصل في صنعة الإعراب**، ج1 ص394- 396.

(123) **كتاب الإغفال**، ج1 ص342.

(124) **المفصل في صنعة الإعراب**، ج1 ص390.

أ- إنْ زيدٌ منطلقٌ:

من ذلك ما جاء في (المقتضب) من قول المبرد عن (إنْ) المكسورة: "وتكون في معنى (ما). تقول: إنْ زيدٌ منطلقٌ، أي: ما زيدٌ منطلقٌ"[125].

وكذلك ما جاء عند ابن السراج في قوله: "ولـ(إنْ) المخففة أربعة مواضع: (إنْ) التي تكون في الجزاء، نحو: إنْ تأتِني آتِك. والثاني: أن تكون في معنى (ما) نفياً، تقول: إنْ زيدٌ منطلقٌ، تريد: ما زيدٌ منطلق"[126].

ب- ما إنْ زيدٌ منطلقٌ:

جاء ذلك في قول المبرد: "وتكون (إنْ) زائدة في قولك: ما إنْ زيدٌ منطلقٌ، فيمتنع (ما) بها من النصب الذي كان في قولك: ما زيدٌ منطلقاً، كما يمتنع (إنَّ) الثقيلة بها من النصب في قولك: إنَّما زيدٌ أخوك"[127].

وقوله في موضع آخر عن أغراض زيادة (إنْ): "وهي تزاد مغيرةً للإعراب، وتزاد توكيداً، وهذا موضع ذلك، فالموضع الذي تغير فيه الإعراب هو وقوعها بعد (ما) الحجازية، تقول: ما زيدٌ أخاك، وما هذا بشراً، فإذا أدخلت (إنْ) هذه، بطل النصب بدخولها، فقلت: ما إنْ زيدٌ منطلقٌ"[128].

وقول ابن السراج في مواضع دخول (إنْ) على الكلام: "والثالث: أن تدخل زائدة مع (ما)، فتردها إلى الإبتداء، كما تدخل (ما) على (إنْ) الثقيلة، فتمنعها عملها، وذلك قولك: ما إنْ يقومُ زيدٌ، و: ما إنْ زيدٌ منطلقٌ[129].

وقول عبدالقادر البغدادي في ذلك: "وتقول في النفي: ما زيدٌ منطلقاً، فإذا زدت (إنْ)، قلت: ما إنْ زيدٌ منطلقٌ، فـ(إنْ) كافةٌ لـ(ما) عن العمل"[130].

ت- ما زيدٌ منطلقٌ / منطلقاً:

جاء هذا المثال عند النحاة في غير ما موضع، ومن ذلك قول المبرد: "وأما بنو تميم، فيقولون: ما زيدٌ منطلقٌ. يدعونها حرفاً على حالها بمنزلة (إنما) إذا قلت: إنما زيدٌ منطلقٌ"[131].

وكذلك عند الزمخشري في قوله: "حروف النفي، وهي: ما، ولا، ولم، ولـمّا، ولن، وإنْ، فـ(ما) لنفي الحال في قولك: ما يفعلُ، و: ما زيدٌ منطلقٌ، أو منطلقاً، على اللغتين..."[132].

ومنه ما جاء عند عبدالقادر البغدادي في قوله: "وتقول في النفي: ما زيدٌ منطلقاً، فإذا زدت (إنْ)، قلت: ما إنْ زيدٌ منطلقٌ، فـ(إنْ) كافةٌ لـ(ما) عن العمل"[133].

ث- ما منطلقٌ زيدٌ:

من ذلك قول المبرد: "فأما تقديم الخبر، فقولك: ما منطلقٌ زيدٌ، وما مسيءٌ من أعتبَ. فإنما قدمت على حد قولك: ما زيدٌ منطلقٌ، ولو أردت التقديم على قولك: ما زيدٌ منطلقاً، لم يَجُز، كما لا يجوز: إنْ منطلقٌ زيداً"[134].

---

(125) **المقتضب**، ج2 ص359.
(126) **الأصول في النحو**، ج1 ص235- 236.
(127) **المقتضب**، ج1 ص189.
(128) **الكامل في اللغة و الأدب**، ج1 ص268.
(129) **الأصول في النحو**، ج1 ص235- 236.
(130) **خزانة الأدب**، ج8 ص443- 444.
(131) **المقتضب**، ج4 ص188.
(132) **المفصل في صنعة الإعراب**، ج1 ص405.
(133) **خزانة الأدب**، ج8 ص443- 444.

5) في مسألة (كان) الزائدة:

زيدٌ كانَ منطلقٌ:

ممن ذكر ذلك ابن السراج في قوله: "ولـ(كان) ثلاثة مواضع؛ الأول: التي يكون لها اسم وخبر. الثاني: أن تكون بمعنى وقع وخلق، فتكتفي بالاسم وحده... الثالث: أن تكون توكيداً زائدة، نحو قولك: زيدٌ كانَ منطلقٌ، إنما معناه: زيدٌ منطلقٌ، وجاز إلغاؤها؛ لاعتراضها بين المبتدأ والخبر"[135].

6) في مسائل ضمير الشأن والقصة:

أ- هو زيدٌ منطلقٌ:

ذكر ذلك بعض النحاة، ومنهم الزمخشري في قوله: "ويقدمون قبل الجملة ضميراً يسمى ضميرَ الشأن والقصة، وهو المجهول عند الكوفيين، وذلك نحو قولك: هو زيدٌ منطلقٌ، أي: الشأنُ والحديثُ زيدٌ منطلقٌ، ومنه قوله عز وجل: (قُلْ هُوَ اللهُ أحَدٌ)[136]"[137].

وذكره المرادي في تفسيره، حيث قال في تفسير سورة الإخلاص: "(قُلْ هُوَ اللهُ أحَدٌ): الضمير للشأن، كقولك: هُوَ زيدٌ منطلقٌ، وارتفاعه بالابتداء، وخبره الجملة، ولا حاجة إلى العائد؛ لأنها عين الشأن الذي عبر عنه بالضمير"[138].

وذكره السيوطي في قوله: "والشرطُ، نحوَ: مَنْ يَقُمْ أَقُمْ معه، والمضاف إلى أحدهما، نحوَ: غلامُ أيِّهم أفضلُ؟ وغلامُ مَنْ يَقُمْ أَقُمْ معه، وضمير الشأن، نحوَ: هُوَ زيدٌ منطلقٌ"[139].

ب- إنّهُ زيدٌ منطلقٌ:

جاء ذلك عند ابن السراج في قوله: "واعلم: أنهم يقولون: إنه زيدٌ منطلقٌ، يريدون أنّ الأمرَ زيدٌ منطلقٌ"[140].

7) في مسائل النكرة والمعرفة:

هذا زيدٌ منطلقٌ:

جاء ذلك عند سيبويه في قوله: "وقد زعموا أنّ بعض العرب يقول: هذا ابن عرس مقبلٌ، فرفعه على وجهين؛ فوجهٌ مثل: (هذا زيدٌ مقبلٌ)، ووجهٌ على أنه جعل ما بعده نكرة، فصار مضافاً إلى نكرة، بمنزلة قولك: هذا رجلٌ منطلقٌ... وعلى هذا الحد تقول: هذا زيدٌ منطلقٌ، كأنك قلت: هذا رجلٌ منطلقٌ، فإنما دخلت النكرة على هذا العَلَم الذي إنما وُضِع للمعرفة، ولها جيء به، فالمعرفة هنا الأولى"[141].

وفي قوله كذلك: "فإن قلت: هذان زيدان منطلقان، وهذان عَمْران منطلقان،لم يكن هذا الكلام إلا نكرة، من قبل أنك جعلته من أمة كل رجل منها زيد وعمرو، وليس واحد منها أولى به من

---

(134) **المقتضب**، ج4 ص190.
(135) **الأصول في النحو**، ج1 ص92.
(136) الإخلاص: 1.
(137) **المفصل في صنعة الإعراب**، ج1 ص173.
(138) المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي: **روح البيان**، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط:1، 2008م، ج10 ص413.
(139) **همع الهوامع**، ج1 ص386.
(140) **الأصول في النحو**، ج1 ص232.
(141) **كتاب سيبويه**، ج2 ص97.

الآخر، وعلى هذا الحد تقول: هذا زيدٌ منطلقٌ. ألا ترى أنك تقول هذا زيدٌ من الزيدين، أيْ: هذا واحدٌ من الزيدين، فصار كقولك: هذا رجلٌ من الرجال"[142].

وجاء عند أبي القاسم الزجاجي في قوله : "ومثل هذه الآية[143] قوله جل وعز: (وَهَذا بَعْلي شَيْخاً)؛ لأن قوله: (هو اللهُ أحدٌ) بمنزلة قولك: هذا زيدٌ منطلقٌ، وزيدٌ راكبٌ. فيجور أن تجعل (ذا) ابتداءً و(زيداً) بدلاً منه، و(منطلقٌ) خبرَ ابتداء. والوجه الثاني: أن تجعل (ذا) ابتداءً، و(زيدٌ) خبرَه، و(منطلقٌ) بدلاً من زيد، تقديره: هذا منطلقٌ"[144].

8) في مسائل الحال والصفة:

أ- زيدٌ منطلقٌ مسرِعاً:

ذكر هذا المثال ابنُ هشام في (أوضح المسالك)، وذلك في قوله: "وللحال مع عاملها ثلاث حالات أيضاً؛ إحداها، وهي الأصل: أن يجوز فيها أن تتأخر عنه، وأن تتقدم عليه، وإنما يكون ذلك إذا كان العامل فعلاً متصرفاً، كـ(جاءَ زيدٌ راكباً)، أو صفةً تُشْبِهُ الفعلَ المتصرفَ، كـ(زيدٌ منطلقٌ مسرِعاً)"[145].

ب- زيدٌ منطلقٌ وعمرٌو ذاهبٌ:

جاء هذا المثال عند العلائي (761ه) في قوله: "وإذا قلت: جاءني زيدٌ وغلامُه يسعى بين يديه، ورأيت زيداً وسيفُه على كتفه، كان المعنى: أنك أثبتَّ المجيء والرؤية، ثم استأنفت خبراً، وابتدأت إثباتاً لسعي الغلام بين يديه، ولكون السيف على عاتقه، فلما كان المعنى أنك استأنفت خبراً آخر، احتجتَ إلى ما يربط الجملة الثانية بالأولى، فجيء بالواو، كما جيء بها في قولك: زيدٌ منطلقٌ وعمرٌو ذاهبٌ، وتسميتها واو الحال لا تخرجها عن أن تكون مجتلبةً لضم جملة إلى جملة"[146].

وكذلك عند ابن هشام في قوله: "الجملة السادسة التابعة لمفرد، وهي ثلاثة أنواع؛ أحدها: المنعوت بها فهي في موضع رفع... والثاني المعطوفة بالحرف، نحو: زيدٌ منطلقٌ وأبوهُ ذاهبٌ، إنْ قدّرت الواو عاطفةً على الخبر، فلو قدّرت العطف على الجملة، فلا موضع لها، أو قدّرت الواو واو الحال، فلا تبعية، والمحل نصب..."[147].

9) في مسألة الإخبار بـ(الذي):

الذي هو منطلقٌ زيدٌ:

جاء ذلك عند ابن هشام في قوله: "إذا قيل لك: كيف نخبر عن (زيد) من قولنا (زيدٌ منطلقٌ) بـ(الذي)؟ فاعمد إلى ذلك الكلام، فاعمل فيه أربعة أعمال؛ أحدها: أن تبتدئه بموصول مطابق لـ(زيد) في إفراده وتذكيره، وهو (الذي)، الثاني: أن تؤخر (زيداً) إلى آخر التركيب، الثالث: أن ترفعه على أنه خبر لـ(الذي)، الرابع: أن تجعل في مكانه الذي نقلته عنه ضميراً مطابقاً له في معناه وإعرابه، فتقول (الذي هو منطلقٌ زيدٌ)، فـ(الذي): مبتدأ، و(هو منطلقٌ): مبتدأ وخبر، والجملة: صلةٌ لـ(الذي)، والعائد منها الضمير الذي جعلته خلفاً عن (زيد) الذي هو الآن كمال الكلام"[148].

---

(142) **المصدر السابق**، ج2 ص103.
(143) قوله تعالى: (قُلْ هُوَ اللهُ أحدٌ). الإخلاص: 1.
(144) **مجالس العلماء**، ج1 ص115.
(145) **أوضح المسالك**، ج2 ص326.
(146) العلائي، صلاح الدين خليل بن كيكلدي بن عبدالله العلائي الدمشقي الشافعي الأشعري: **الفصول المفيدة في الواو المزيدة**، تحقيق: حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمّان، ط:1، 1990م، ج1 ص175.
(147) **مغني اللبيب**، ج1 ص554.
(148) **أوضح المسالك**، ج4 ص238.

10) <u>في مسائل الإضمار:</u>

زيدٌ منطلقٌ وعمرٌو:

ممن أورد هذا المثال المرزوقي في قوله: "وسمعت أبا عليٍ الفارسي رحمه الله يقول: كل صفتين تتنافيان وتتدافعان فلا يصح اجتماعهما لموصوفٍ، لا بد لإضمار من معهما إذا فصل جملةٌ بهما... وهذا كما تقول: زيدٌ منطلقٌ وعمرٌو، والمعنى: وعمرٌو منطلقٌ"[149].

11) <u>في مسائل الإلغاء:</u>

زيدٌ أشهدُ باللهِ منطلقٌ:

جاء هذا عند ابن السراج في قوله: "ومن هذا الباب[150] الاعتراضات، وذلك نحو قولك: زيدٌ أشهدُ باللهِ منطلقٌ، و: إنّ زيداً فافهمْ ما أقولُ رجلُ صدقٍ، و: إنّ عمراً واللهِ ظالمٌ، و: إنّ زيداً هو المسكينُ مرجومٌ، وعلى ذلك يتأول قوله عز وجل: (إنّ الذينَ آمنوا وَعَمِلُوا الصَّالحاتِ إنّا لا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً أُولئكَ لهُمْ جَنّاتُ عَدْنٍ)[151]، فـ(أولئك) هو الخبر، و(إنّا لا نضيعُ أجرَ منْ أحسنَ عملاً) اعتراض"[152].

12) <u>في مسائل القسم:</u>

أ- واللهِ زيدٌ منطلقٌ:

ذكره ابن السراج في قوله: "فـ(إنّ) توكيدُ الحديث، وهي موصلة للقسم؛ لأنك لا تقول: واللهِ زيدٌ منطلقٌ، فإن أدخلت (إنّ) اتصلت بالقسم، فقلت: واللهِ إنّ زيداً منطلقٌ، وإذا خَفّفت، فهي كذلك"[153].

ب- واللهِ إنّ زيداً منطلقٌ / لمنطلقٌ:

جاء هذا المثال عند المبرد في مواضع من (المقتضب)، ومنها قوله: " فأما اللام، فهي وصلة للقسم؛ لأن للقسم أدوات تصله بالمقسم به، ولا يتصل إلا ببعضها. فمن ذلك: اللام، تقول: واللهِ لأقومنَّ، واللهِ لَزيدٌ أفضلُ من عمرٍو، ولولا اللام لم تتصل. وكذلك (إنَّ). تقول: واللهِ إنَّ زيداً لمنطلقٌ، وإنْ شئتَ قلت: واللهِ إنّ زيداً منطلقٌ"[154].

وكذلك عند ابن السراج فيما تقدم في المثال الأول.

---

(149) المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني: **شرح ديوان الحماسة**، تحقيق: أحمد أمين، و: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط:1، 1991م، ج1 ص364.

(150) أي: باب الإلغاء.

(151) الكهف: 30.

(152) **الأصول في النحو**، ج2 ص260.

(153) **الأصول في النحو**، ج1 ص229.

(154) **المقتضب**، ج2 ص333.

13) في مسائل الاستفهام:

أ- هل زيدٌ منطلقٌ:

من ذلك قول سيبويه: "وحروفُ الاستفهام كذلك لا يليها إلا الفعل، إلاّ أنّهم قد توسّعوا فيها، فابتدأوا بعدها الأسماء، والأصلُ غيرُ ذلك، ألا ترى أنّهم يقولون: هلْ زيدٌ منطلقٌ؟ وهل زيدٌ فى الدار؟ وكيف زيدٌ آخذٌ؟ فإن قلت: هل زيداً رأيتَ؟ وهل زيدٌ ذهبَ؟ قَبحَ، ولم يجزْ، إلاّ في الشعر"[155]

وكذلك قول المبرد: "ولو قلت: هل زيدٌ منطلقٌ؟ أو: مَنْ زيدٌ؟ أو: ما زيدٌ؟ لم يكن لـ(أيّ) ها هنا مدخل..."[156].

ب- هل زيدٌ منطلقٌ أم عمرٌو يا فتى قائماً:

من ذلك قول المبرد: "فـ(بل) تخرج من غلط إلى استثبات، ومن نسيان إلى ذكر، و(أَمْ) معها ظن أو استفهام، وإضراب عما كان قبله، ومِن ذلك: (هل زيدٌ منطلقٌ أَمْ عمرٌو يا فتَى قائماً). أضرب عن سؤاله عن انطلاق زيد، وجعل السؤال عن عمرو، فهذا مجرى هذا"[157].

وقد جاء هذا المثال في أصول ابن السراج أيضاً، تماماً كما عند المبرد في النص السابق[158].

14) في مسائل الإخبار بعد الظروف:

اليوم زيدٌ منطلقٌ وغداً عمرٌو خارجٌ:

جاء هذا المثال عند المقري التلمساني (1041ه)، وذلك في قوله: "ولكنّ الخبر إذا كان الظرف له، ولم يتعلق إلا به، لم يكن إلا رفعاً، كقولك: اليوم زيدٌ منطلقٌ وغداً عمرٌو خارجٌ، لأنّ الظرف لا يكون مستقرّاً للاسم المخبَر عنه إذا كان زماناً، والمخبَر عنه جثة"[159].

15) في مسائل (أمّا):

أمّا زيدٌ فمنطلقٌ:

من ذلك قول المبرد: "ولو قال قائل: أمّا يومُ الجمعة فإنك مرتحلٌ، لجاز، فيكون التقدير: مهما يكنْ من شيءٍ ففي يوم الجمعة رحلتك. فهذا تقدير ما يقع في (أمّا)، والدليل على أنها في معنى الجزاء لزوم الفاء لجوابها، نحو: أمّا زيدٌ فمنطلقٌ"[160].

ومنه قول ابن جني: "فإن قال قائل: فلم دخلت (الفاء) في جواب (أمّا)؟ فالجواب: أنها إنما دخلت في الجواب؛ لما في (أمّا) من معنى الشرط، وذلك أنك إذا قلت: أمّا زيدٌ فمنطلقٌ، فمعناه: مهما يقع من شيء فزيدٌ منطلقٌ"[161].

16) في مسائل إضافة الظروف إلى الجمل:

أ- آتيك إذا زيدٌ منطلقٌ:

---

(155) **كتاب سيبويه**، ج1 ص99.
(156) **المقتضب**، ج2 ص293.
(157) **المصدر السابق**، ج3 ص289.
(158) **الأصول في النحو**، ج2 ص57- 58.
(159) المقري، أحمد بن محمد المقري التلمساني: **نفخ الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1388هـ، ج4 ص81.
(160) **المقتضب**، ج2 ص353.
(161) ابن جني، أبو الفتح عثمان ابن جني: **سر صناعة الإعراب**، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط:1، 1985م، ج1 ص266.

جاء هذا المثال عند المبرد في قوله: "وإن كان الظرف في معنى (إذا)، لم يجز أن يضاف إلا إلى الأفعال، كما كان ذلك في (إذا). ألا ترى أنك تقول: آتيكَ إذا قامَ زيدٌ، وإذا طَلَعت الشمسُ، ولا يجوز: آتيكَ إذا زيدٌ منطلقٌ؛ لأنّ (إذا) فيها معنى الجزاء، ولا يكون الجزاء إلا بالفعل"[162].

ب- آتيك يومَ زيدٌ منطلقٌ:

جاء هذا عند المبرد أيضاً في قوله: "وقول الله عز وجل: (إذا السَّمَاءُ انفَطَرَتْ)[163]، و: (إذا السَّمَاءُ انشَقَّتْ)[164]، معناه: إذا انشقت السماءُ، ولولا هذا الفعل، لم يصلح أن يقع بعد (إذا)؛ لما فيها من معنى الجزاء، فعلى هذا تقول: آتيكَ يومَ يقومُ زيدٌ، ولا يجوز: آتيكَ يومَ زيدٌ منطلقٌ؛ لما ذكرت لك"[165].

17) <u>في مسائل (إذنْ):</u>

إذنْ زيدٌ منطلقٌ:

ممن ذكر هذا المثال أبو علي الفارسي، وذلك في قوله: "ألا ترى أنّ (أنْ) لا مدخل لها في فعل الحال، كما لا مدخل لـ(لنْ) فيه. وأيضاً فإنْ كانت (أنْ) مع (إذنْ)، لم تدخل على الأسماء، وقد دخلت (إذنْ) على الأسماء في نحو: إذنْ زيدٌ منطلقٌ"[166].

---

(162) **المقتضب**، ج4 ص347.
(163) الانفطار: 1.
(164) الانشقاق: 1.
(165) **المقتضب**، ج4 ص348.
(166) **كتاب الإغفال**، ج2 ص161.

المبحث الثالث- تكرار المثالِ النحوي (زيدٌ منطلقٌ) وصُوَرِه عند غير النحويين:

يظهر من خلال البحث أن المثال النحوي (زيدٌ منطلقٌ)- فيما بعد سيبويه- بدأ ينتشر عند غير النحويين، ويستخدم- هو وصُوَره- في علوم متنوعة، ويبدو أن ما حصل من تكرار للمثال النحوي عند النحويين، لقي استحساناً لدى العلماء الآخرين المشتغلين بغير النحو، فعندما يتطرقون إلى باب نحوي، أو مسألة نحوية، فإنهم لا يجدون بدّاً من استخدام المثال النحوي الذي كان ملازماً لذاك الباب، أو تلك المسألة؛ إما لأنهم استحسنوا تلك الأمثلة النحوية، واقتنعوا بها، فأرادوا ألا يحيدوا عنها، أو لعدم رغبتهم في أن يستحدثوا في النحو ما ليس فيه، أو لعدم وجود داعٍ لاستحداث أمثلة جديدة، ومهما يكن السبب، فقد وقع التكرار لديهم، وتوارثه طلابهم بعدهم، حتى أصبح الانفكاك منه أمراً عسيراً. وفيما يلي عرضٌ لتكرار المثال النحوي (زيدٌ منطلقٌ) عند كلٍّ من الفقهاء، والمفسرين، ومعربي القرآن الكريم، واللغويين، والبلاغيين، والمنطقيين، والفلاسفة.

1- زيدٌ منطلقٌ عند الفقهاء والأصوليين:

استخدم الفقهاء والأصوليون هذا المثال النحوي في كثير من مصنفاتهم، ونقلوا عن النحويين بعض المسائل التي تحوي هذا المثال بلا تغيير، وكان ممن ذكر ذلك الجويني (478ه)، يقول: "والحروف صلات بين الأسماء والأفعال، وهي كلها مبنية، ثم إنها تنقسم أربعة أقسام: أحدهما ما لا يغير اللفظ والإعراب ويغير المعنى، كقولك: زيدٌ منطلقٌ، ثم تقول: هل زيدٌ؟ فالإعراب على ما كان، وقد تغير المعنى من التحقيق إلى الاستفهام"[167].

وقال أيضاً في مسألة أخرى ذاكراً المثال نفسه: "وأما ما ليس له معنى، فـ(ما) الكافة لعمل ما يعمل دونها، تقول: إنّ زيداً منطلقٌ، وإنما زيدٌ منطلقٌ، و(ما) الزائدة في مثل قوله تعالى: (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللهِ لِنتَ لَهُمْ)[168]"[169].

وممن ذكر هذا المثال من الفقهاء أبو حامد الغزالي (505ه)، وذلك في بابٍ سماه: (باب في مقدارٍ من النحو ومعاني الحروف)، حيث قال: "والكلام المفْهِم جملةٌ مركبةٌ من مبتدأ وخبر، كقولك: زيدٌ منطلقٌ، أو فعل وفاعل، كقولك: قامَ زيدٌ، أو شرط وجزاء: كقولك: إن جئتني أكرمتك"[170].

ومنهم أيضاً أبو الحسن الآمدي (631ه)، حيث ذكر هذا المثال في الأسماء المركبة، إذ يقول: "وإن كان مؤلَّفاً، فإما من اسمين مضافين، كـ(عبد الله)، أو غير مضافين، وأحدهما عامل في الآخر، أو غير عامل، والأول كتسمية بعض الناس (زيدٌ منطلقٌ)، والثاني كـ(بعلبك) و(حضرموت)..."[171].

ومنهم أيضاً علاء الدين البخاري (730ه)، وذلك بقوله: "ثم ثبت بما ذكرنا من الأقسام الثلاثة أن للكلام معنى بحسب الوضع، ومعنى بحسب التركيب، وتقرراً على المعنى الوضعي، أو تجاوزاً عنه، بحسب إرادة المتكلم واستعماله، فإذا قلت: زيدٌ منطلقٌ مثلاً، فلكل واحد منهما معنى

---

(167) الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف أبو المعالي: **البرهان في أصول الفقه**، تحقيق: د. عبد العظيم محمود الديب، مكتبة الوفاء، المنصورة- مصر، 1418هـ، ج1 ص136.

(168) آل عمران: 159.

(169) **البرهان في أصول الفقه**، ج1 ص140.

(170) الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد بن محمد: **المنخول في تعليقات الأصول**، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، دار الفكر، دمشق، ط:2، 1400هـ، ج1 ص79.

(171) الآمدي، أبو الحسن علي بن محمد: **الإحكام في أصول الأحكام**، تحقيق: د. سيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط:1، 1404هـ، ج1 ص40.

بحسب الوضع، ولهما جميعاً معنى بحسب التركيب، وهو إسناد الانطلاق إلى زيد، وكل واحد منهما حقيقة بحسب إرادة المتكلم وتقريره إياهما في موضوعهما"[172].

ومنهم كذلك الزركشي (794ه)، وذلك بقوله: "قال الْمطَرِّزِيُّ وَإِنَّمَا يَكونُ كلٌّ من الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ، إذا تغَيَّرَ بسَبَبِهِ حكْمٌ، وَإِنْ لم يتَغَيَّرْ، فلَا، فلَوْ قلْت: زَيدٌ منْطَلِقٌ وَعَمرٌو، وَحَذَفت الخَبَرَ، لم يوصَفْ بالْمَجَازِ؛ لأَنَّهُ لم يؤَدِّ إلى تَغْيِيرِ حكْمٍ من أَحْكَامِ ما بَقيَ من الْكَلَامِ، انْتهَى"[173].

ومن الفقهاء الذين ذكروا هذا المثال أيضاً زكريا الأنصاري (926ه) في كلام مشابهٍ لكلام الزركشي السابق، وذلك إذ يقول: "وقيد المطرزي كون كل من الزيادة والنقص مجازاً بما إذا تغير به حكم، وإلا فلا يكون مجازاً، فلو قلت: زيدٌ منطلقٌ وعمرٌو لم يكن حذف الخبر مجازاً؛ لأن حكم الباقي لم يتغير، وفي تسميته كلاً من الزيادة والنقص مجازاً تَجَوّزٌ؛ لأنه ليس مجازاً، بل علاقة له"[174].

2- زيدٌ منطلقٌ عند المفسرين:

نقل كثير من المفسرين هذا المثال من النحويين، واستخدموه في تفاسيرهم، ومن هؤلاء المفسرين ابن جرير الطبري (310ه)، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: (وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَئِذَا كُنَّا تُرَابًا أَئِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ)[175] إذ يقول: "واختلف في وجه تكرير الاستفهام في قوله (أئِنّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيد) بعد الاستفهام الأول في قوله (أئِذا كُنّا تراباً) أهلُ العربيةِ، فقال بعض نحويي البصرة: الأول ظرف، والآخر هو الذي وقع عليه الاستفهام، كما تقول: أيومَ الجمعةِ زيدٌ منطلقٌ؟"[176]

وقد نقل الراغب الأصفهاني (502ه) هذا المثال في تفسيره الذي ألّفه على طريقة المعاجم، وذلك في قوله: "والقول يستعمل على أوجه؛ أظهرها أن يكون للمركب من الحروف المبرز بالنطق مفرداً كان أو جملة، فالمفرد كقولك: زيدٌ، و: خَرَجَ. والمركب: زيدٌ منطلقٌ، و: هلْ خَرَجَ عمرٌو، ونحو ذلك"[177].

واستخدم الزمخشري (538ه) أيضاً هذا المثال في تفسير قوله تعالى: (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَد)[178]، إذ يقول: "(هُوَ) ضمير الشأن، و(اللَّهُ أَحَدٌ) هو الشأن، كقولك:هو زيدٌ منطلقٌ، كأنه قيل: الشأنُ هذا، وهو أنّ اللهَ واحدٌ لا ثاني له"[179].

ومن هؤلاء المفسرين الذين استخدموا هذا المثال النحوي في التفسير فخر الدين الرازي (606ه)، وذلك في أكثر من موضع من تفسيره، ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى: (قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللهِ وَكُفْرٌ بِهِ)[180]: "وأما قوله: (وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ) فهو مرفوع بالابتداء، وكذا قوله: (وَكُفْرٌ بِهِ)، والخبر محذوف لدلالة ما تقدم عليه، والتقدير: قل قتالٌ فيه كبيرٌ

---

(172) البخاري، علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري: **كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي**، تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997م، ج1 ص45.

(173) الزركشي، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله: **البحر المحيط في أصول الفقه**، تحقيق: د. محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 2000م، ج1 ص562.

(174) الأنصاري، أبو يحيى زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري: **غاية الوصول شرح لب الأصول**، تحقيق: قسم التحقيق بمطبعة مصطفى الباب الحلبي، القاهرة، ط:3، 1954م، ج1 ص83.

(175) الرعد: 5.

(176) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن خالد: **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، تحقيق: أحمد ومحمود شاكر، دار المعارف، القاهرة، ط:2، 1374هـ، ج16 ص347.

(177) الأصفهاني، الراغب أبو القاسم الحسين بن محمد: **المفردات في غريب القرآن**، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، لبنان، ج1 ص415.

(178) الإخلاص: 1.

(179) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي: **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج4 ص822.

(180) البقرة: 217.

وصدٌّ عن سبيل الله كبيرٌ وكفرٌ به كبيرٌ، ونظيره قولك: زيدٌ منطلقٌ وعمرٌو، تقديره: وعمرٌو منطلق"[181].

ومن ذلك قوله أيضاً: "قال سيبويه: (إذن) في عوامل الأفعال بمنزلة أظن في عوامل الأسماء، وتقريره أن الظن إذا وقع في أول الكلام نصب لا غير، كقولك أظن زيدا قائما، وإن وقع في الوسط جاز إلغاؤه وإعماله، كقوله: زيد أظن قائم، وإن شئت قلت زيداً أظن قائماً، وإن تأخر فالأحسن إلغاؤه، تقول: زيدٌ منطلقٌ ظننتُ"[182].

وكذلك ما ذكره في تفسير قوله تعالى: (إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ)[183] إذ يقول:"وأما المعنى، فنقول: اعلم أن الجملة الإثباتية قبل الجملة الانتفائية، ولهذا استغنوا عن حرف يدل على الإثبات، فإذا قالوا: زيدٌ منطلقٌ، فهم منه إرادة إثبات الانطلاق لزيد، والانتفائية لما كانت بعد المثبتة زيد فيها حرف يغيرها عن الأصل، وهو الإثبات، فقيل ليس زيد منطلقاً، فصار ليس زيدٌ منطلقاً، بعد قول القائل: زيدٌ منطلقٌ، ثم إنّ قول القائل: إنّ زيداً منطلقٌ، مستنبطٌ من قوله: ليس زيدٌ منطلقاً، كأن الواضع لما وضع أولاً: زيدٌ منطلقٌ، للإثبات، وعند النفي يحتاج إلى ما يغيره أتى بلفظ مغير، وهو فعل من وجه؛ لأنك قد تبقى مكانه ما النافية، ولهذا قيل لست وليسوا، فألحق به ضمير الفاعل، ولولا أنه فعل، لما جاز ذلك"[184].

وممن أتى بهذا المثال في تفسيره القرطبي (671ه) في أكثر من موضع، ومن ذلك ما ذكره في تفسير قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ فَادْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ)[185]، حيث يقول: "وقرأ سعيد بن جبير: (إِنِ الذينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عباداً أمثالَكُمْ)[186] بتخفيف (إنّ) وكسرها لالتقاء الساكنين، ونصب (عباداً) بالتنوين، و(أمثالَكم) بالنصب، والمعنى: ما الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالَكم، أي: هي حجارة وخشب، فأنتم تعبدون ما أنتم أشرف منه، قال النحاس: وهذه قراءة لا ينبغي أن يقرأ بها من ثلاث جهات: أحدها أنها مخالفة للسواد، والثانية أنّ سيبويه يختار الرفع في خبر (إنْ) إذا كانت بمعنى (ما)، فيقول: إنْ زيدٌ منطلقٌ؛ لأن عمل (ما) ضعيف، و(إنْ) بمعناها، فهي أضعف منها، والثالثة أن الكسائي زعم أن (إنْ) لا تكاد تأتي في كلام العرب بمعنى (ما) إلا أن يكون بعدها إيجاب، كما قال عز وجل: (إنِ الكافرونَ إلّا في غُرُورٍ)[187]"[188].

---

(181) الرازي، فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي: **التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 2000م، ج6 ص29.
وانظر: الدمشقي، أبو حفص عمر بن علي بن عادل الحنبلي: **اللباب في علوم الكتاب**، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، و: الشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 1998م، ج4 ص16.
(182) **التفسير الكبير**، ج10 ص105- 106.
(183) الطور: 7.
(184) **التفسير الكبير**، ج28 ص207.
(185) الأعراف: 194.
(186) قرأ الجماعة: (إنّ الذين تدعون.. عبادٌ أمثالُكُمْ) بتشديد (إنّ) ورفع الدال واللام، وقرأ سعيد بن جبير: (إنِ الذين تدعون.. عباداً أمثالَكمْ)، بتخفيف (إن) ونصب الدال واللام، واتفق المفسرون على تخريج القراءة الثانية على أنّ (إنْ) هي النافية، أعمِلَت عملَ (ما) الحجازية، فرفعت (الذين) اسماً لها، ونصبت الخبر (عباداً). انظر: **معجم القراءات**، ج3 ص237- 238.
(187) الملك: 20.
(188) القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي: **الجامع لأحكام القرآن**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1985م، ج7 ص342- 343.
وانظر: الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف: **البحر المحيط**، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، و: الشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 2001م، ج4 ص440.
وانظر أيضاً: النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس: **إعراب القرآن**، تحقيق: د.زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط:3، 1988م، ج2 ص169.

وقد ذكر القرطبي هذا المثال أيضاً في تفسير قوله تعالى: (ذَلِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابَ النَّار)[189] نقلاً عن بعض معربي القرآن الكريم، حيث يقول: "قال الزجاج: ذلكم رفع بإضمار الأمر أو القصة، أي: الأمرُ ذلِكم فذُوقوه، ويجوز أن يكون في موضع نصب بـ(ذوقوا)، كقولك: زيداً فاضربْهُ، ومعنى الكلام: التوبيخ للكافرين، و(أنّ) في موضع رفع عطف على ذلكم، قال الفراء: ويجوز أن يكون في موضع نصب بمعنى: وبأن للكافرين[190]، قال: ويجوز أن يضمر (واعلموا أنّ)، الزجاج: لو جاز إضمار (واعلموا)، لجاز (زيدٌ منطلقٌ وعمراً جالساً)، بل كان يجوز في الابتداء: (زيداً منطلقاً)؛ لأنّ المخْبِرَ مُعْلِمٌ، وهذا لا يقوله أحد من النحويين"[191].

وقال نقلاً عن الفراء أيضاً: "وحكى البصريون والكوفيون: ما زيدٌ منطلقٌ، بالرفع، وحكى البصريون أنها لغةُ تميم"[192].

وقال كذلك: "وكما حكى النحويون: كان زيدٌ منطلقٌ، يكون في (كان)، مجهولٌ، ويكون المبتدأ وخبره خبر المجهول... "[193].

وكذلك ممن ذكر هذا المثال النحوي من المفسرين البيضاوي (685ه)، فيذكر ذلك في تفسير قوله تعالى: (قَالُواْ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُون)[194]، حيث يقول: "والمعنى أنه لا يصح مخاطبتنا بذلك، فإنّ شأننا ليس إلا الإصلاح، وإنّ حالنا متمحضة عن شوائب الفساد؛ لأنّ (إنما) تفيد قصر ما دخلت عليه على ما بعده، مثل: إنما زيدٌ منطلقٌ، وإنما ينطلقُ زيدٌ"[195].

وقال في تفسير قوله عز وجل: (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَد)[196]: "الضمير للشأن، كقولك: هو زيدٌ منطلقٌ، وارتفاعه بالابتداء، وخبره الجملة، ولا حاجة إلى العائد؛ لأنها هي هو"[197].

وذكر النسفي (710ه) كلاماً مشابهاً لما ذكره البيضاوي في تفسير (قلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ) الذي سبق، واستخدم المثال نفسه، وذلك بقوله:"(قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ) هو ضمير الشأن، و(اللهُ أَحَدٌ) هو الشأن، كقولك: هو زيدٌ منطلقٌ، كأنه قيل: الشأنُ هذا، وهو أنّ اللهَ واحدٌ لا ثانيَ له، ومحل (هو) الرفع على الابتداء، والخبر هو الجملة، ولا يحتاج إلى الراجع؛ لأنه في حكم المفرد"[198].

وكذلك يذكر المفسِّر إسماعيل حقي (1127ه) في تفسيره كلاماً مشابهاً لما سبق، مع استخدامه للمثال نفسه، حيث يقول "الضمير للشأن، كقولك: هو زيدٌ منطلقٌ، وارتفاعه بالابتداء، وخبره الجملة، ولا حاجة إلى العائد؛ لأنها عين الشأن الذى عبر عنه بالضمير، أي: اللهُ أحدٌ هو الشأنُ هذا، أو هو أنّ اللهَ أحدٌ"[199].

---

(189) الأنفال: 13.

(190) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد: **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، و: محمد علي النجار، دار السرور، د.ط، د.ت، ج1 ص405.

(191) **الجامع لأحكام القرآن**، ج7 ص379- 380.

وقد أتى هذا الكلام في كتب معاني القرآن وإعرابه.

انظر: **إعراب القرآن للنحاس**، ج2 ص180- 181.

وفيه: "(وأنّ) في موضع رفع بعطفها على ذلكم قال الفراء، ويجوز أن يكون في موضع نصب بمعنى: وبأنّ للكافرين، قال: ويجوز أن يضمر (واعلموا أنّ). قال أبو إسحاق: لو جاز إضمار (واعلموا)، لجاز: زيدٌ منطلقٌ وعمراً جالساً، بل كان يجوز في الابتداء: زيداً منطلقاً؛ لأنّ المخبر مُعلِم، وهذا لا يقوله أحد من النحويين.

(192) **الجامع لأحكام القرآن**، ج9 ص182.

(193) **المصدر السابق**، ج13 ص86.

(194) البقرة: 11.

(195) البيضاوي، عبد الله بن عمر: **تفسير البيضاوي**، دار الفكر، بيروت، د.ط، د.ت، ج1 ص170.

(196) الإخلاص: 1.

(197) **تفسير البيضاوي**، جزء 5 صفحة 547

(198) النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود: **مدارك التنزيل وحقائق التأويل**، تحقيق: عبد المجيد طعمة حلبي، دار المعرفة، بيروت، 2008م، ج2 ص1383.

(199) حقي, أبو الفداء إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الخلوتي: **تفسير حقي**، دار إحياء التراث العربى، د.ط، د.ت، ج17 ص466.

وكان ممن استخدم هذا المثال النحوي أيضاً من المفسرين أبو حيان الأندلسي (745ه) في مواضع كثيرة من تفسيره (البحر المحيط)، ومن ذلك ما جاء في تفسير قوله تعالى: (أُولَـئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُاْ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالآخِرَةِ فَلاَ يُخَفَّفُ عَنْهُمُ الْعَذَابُ وَلاَ هُمْ يُنصَرُون)[200]، إذ يقول: "وجوز أيضاً أن يكون (أولئك) مبتدأ، و(الذين) مبتدأ ثان، و(فلا يخفَّف) خبر عن (الذين)، و(الذين) وخبره خبرٌ عن (أولئك). قيل: ولم يحتج إلى عائد؛ لأن (الذين) هم (أولئك)، كما تقول: هذا زيدٌ منطلقٌ، وهذا خطأ؛ لأن كل جملة وقعت خبراً لمبتدأ، فلا بد فيها من رابط، إلا إن كانت نفس المبتدأ في المعنى، فلا يحتاج إلى ذلك الرابط. وقد أخبرت عن (أولئك) بالمبتدأ الموصول وبخبره، فلا بد من الرابط. وليس نظير ما مثل به من قوله: هذا زيدٌ منطلقٌ؛ لأنّ (زيدٌ منطلقٌ) خبران عن هذا، وهما مفردان، أو يكون (زيدٌ) بدلاً من (هذا)، و(منطلقٌ) خبراً. وأما أن يكون (هذا) مبتدأ، و(زيدٌ) مبتدأ ثانياً، و(منطلقٌ) خبراً عن (زيد)، ويكون (زيدٌ منطلقٌ) جملة في موضع الخبر عن هذا، فلا يجوز لعدم الرابط"[201].

ومن ذلك ما جاء في قوله أيضاً: "فإذا قلت: زيدٌ منطلقٌ، فليس في هذا دليل على شيء من الاختصاص، ولا شيء من المشاركة، فكذلك النفي، وكونه قابلاً للخصومة والاشتراك، يدل على ذلك. ألا ترى أنك تقول: زيدٌ منطلقٌ لا غيرُه، وزيدٌ منطلقٌ مع غيرِه؟"[202].

وقال أيضاً: "وقد فصلوا بالخبر بين الصفة والموصوف، نحو: زيد منطلق العاقل، نص عليه سيبويه، مع أن العامل في النعت والمنعوت واحد، فأحرى في البدل، لأن الأصح أن العامل فيه هو غير العامل في المبدل منه"[203].

وقال كذلك: "وضمير الأمر والشأن، وهو المسمى بالمجهول عند الكوفيين، نحو: هُوَ زيدٌ منطلقٌ"[204].

وذكر هذا المثال أيضاً في تفسير قوله تعالى: (وَلاَ يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللّهُ مِن فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ)[205] حيث قال: "فعُدي بحرف الجر واحد معموله، وحُذف معمول تحسبنَّ الأول[206]، وبقي معموله الثاني، لأنه لم يتنازع فيه، إنما التنازع بالنسبة إلى المفعول الأول. وساغ حذفه وحده، كما ساغ حذف المفعولين في مسألة سيبويه: (متى رأيت أو قلت زيدٌ منطلقٌ)؛ لأنّ (رأيت) و(قلت) في هذه المسألة تنازعا (زيدٌ منطلقٌ)، وفي الآية: لم يتنازعا إلا في المفعول الواحد، وتقدير المعنى: ولا تحسبن ما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم الناس الذين يبخلون به، فعلى هذا التقدير والتخريج يكون هو فصلاً لما آتاهم المحذوف، لا لتقديرهم بخلهم"[207].

وكذلك كان ممن استخدم المثال النحوي (زيدٌ منطلقٌ) ابن عادل الحنبلي (880ه) في مواطن متعددة من تفسيره، ومن ذلك ما جاء في قوله: "وقال بعضهم: (أمَّا) حرف تفصيل لما أجمله المتكلم, أو ادَّعاه المخاطبُ, ولا يليها إلاَّ المبتدأ, وتلزم الفاءُ في جوابها, ولا تُحْذَفُ إلاَّ مع قولٍ

---

(200) البقرة: 86.
(201) **البحر المحيط**، ج1 ص462.
(202) **المصدر السابق**، ج1 ص64.
(203) **المصدر السابق**، ج2 ص373.
(204) **المصدر السابق**، ج3 ص117.
(205) آل عمران: 180.
(206) قال قبل ذلك كلاماً طويلاً يفسر المنقول: ونصه: " ويظهر لي تخريج غريب في الآية، تقتضيه قواعد العربية، وهو أن تكون المسألة من باب الإعمال، إذا جعلنا الفعل مسنداً (للذين)، وذلك أن (تحسبنّ) تطلب مفعولين، و(يبخلون) يطلب مفعولاً بحرف جر، فقوله: (ما آتاهم) يطلبه (يحسبن)، على أن يكون المفعول الأول، ويكون (هو) فصلاً، و(خيراً) المفعول الثاني، ويطلبه (يبخلون) بتوسط حرف الجر، فأعمل الثاني على الأفصح في لسان العرب، وعلى ما جاء في القرآن، وهو (يبخلون)".
(207) **البحر المحيط**، ج3 ص133.
وانظر: **اللباب في علوم الكتاب** ج6 ص84.

ظاهرٍ ومقدَّرٍ كقوله: (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ)[208]، أي: فيقال لهم: أكَفَرْتُمْ, وقد تحذفُ حيث لا قَوْلَ... ولا يجوز أن تليها (الفاء) مباشرة, ولا أن تتأخّر عنها بِجُزْأَي جملةٍ, لو قلت: (أَمَّا زَيدٌ منطلقٌ ففي الدَّار)، لم يَجُزْ"[209].

وقال أيضاً: "ويجوز إعمالُ القول بمعنى الحكاية به, فيقال: (متى رأيت أو قلت زيدٌ مُنطلقٌ)"[210].

ومن ذلك قوله كذلك: "وجوز مكي: أن يكون الخبر قوله: (الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ)[211]، وتكون الفاء جواب الجملة، قال: كما تقول: (زيدٌ منطلقٌ فَقُمْ إليه)، وفيه نظر"[212].

3- زيدٌ منطلقٌ عند معربي القرآن الكريم:

يظهر من خلال الدراسة أن كثيراً من معربي القرآن الكريم قد استخدموا هذا المثال في إعراب القرآن، وكان من أشهر هؤلاء المعربين للقرآن أبو جعفر النحاس (338ه) الذي استخدمه في مواضع كثيرة، وموضوعات متنوعة، منها ما جاء في قوله: "وحكى البصريون والكوفيون: ما زيدٌ منطلقٌ، بالرفع، وحكى البصريون أنّها لغة بني تميم"[213].

وقال أيضاً ذاكراً المثال المقصود: "وكما حكى النحويون: كان زيدٌ منطلقٌ، يكون في (كان) مجهول، ويكون المبتدأ وخبره مخبر المجهول، والتقدير: كان الحديث..."[214].

وقال كذلك: "...فإن أعملت الثاني، قلت: متى ظننت أو قلت زيدٌ منطلقٌ. هذه اللغة الجيدة، وإن شئت قلت: متى ظننت أو قلت زيداً منطلقاً، على إعمال الثاني، وتكون (قلت) عاملة كـ(ظننت)"[215].

وممن ذكر هذا المثال أيضاً في إعرابه للقرآن الكريم مكي بن أبي طالب القيسي (437ه)، وذلك في مواضع كثيرة، منها ما جاء عنده في إعراب قوله تعالى: (إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ)[216]، إذ يقول: "وقيل: الهاء مضمرة مع (إنّ)[217]، وتقديره: إنّه هذان لساحران، كما تقول: إنه زيدٌ منطلقٌ، وهو قولٌ حسنٌ لولا أن دخول اللام في الخبر يبعده"[218].

وذكر أيضاً المثال المقصود في إعراب قوله تعالى: (قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاَقِيكُمْ)[219]، إذ يقول: "قوله: (فإنه مُلاقيكم)، هذا خبر (إنّ)، وإنما دخلت الفاء في خبر (إنّ)؛ لأنه قد نعت اسمها بـ(الذي)، والنعت هو المنعوت، و(الذي) مبهم، والإبهام حد من حدود الشرط، فدخلت الفاء في الخبر لما في (الذي) من الإبهام الذي هو من حدود الشرط... ويجوز أن يكون (الذي تفرون منه) هو الخبر، وتكون الفاء في (فإنّه ملاقيكم) جواب الجملة، كما تقول: زيدٌ منطلقٌ فَقُمْ إليه"[220].

---

(208) آل عمران: 106.
(209) **اللباب في علوم الكتاب**، ج1 ص466- 467.
(210) **المصدر السابق**، ج10 ص384.
(211) الجمعة: 8.
(212) **اللباب في علوم الكتاب**، ج19 ص78.
(213) **إعراب القرآن للنحاس**، ج2 ص328.
(214) **المصدر السابق**، ج3 ص171.
(215) **المصدر السابق**، ج3 ص315.
(216) طه: 63.
(217) وذلك في قراءة التشديد والرفع: (إنّ هذانِ لساحرانِ)، قرأ بها أبو جعفر وخلف وابن عامر ونافع وحمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم ويعقوب وغيرهم، أما قراءة التخفيف: (إنْ هذان لساحران)، فهي قراءة حفص عن عاصم وابن كثير والأخفش وغيرهم. وفي الآية قراءات أخرى غير القراءتين المذكورتين. انظر: **معجم القراءات**، ج5 ص448- 453.
(218) القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب: **مشكل إعراب القرآن**، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط:2، 1405هـ، ج2 ص466- 467.
(219) الجمعة: 8.
(220) **مشكل إعراب القرآن**، ج2 ص734.

وقد جاء كذلك عند الباقولي (543ه) في إعرابه للقرآن الكريم استخدام المثال (زيدٌ منطلقٌ) في صوره المتعددة، ومن ذلك قوله: "(هل زيدٌ منطلقٌ) أحسنُ من (هل زيدٌ يذهبُ)؛ لأن الفعل ينبغي أن يلي (هل)"[221].

وقوله أيضاً: "...ألا ترى أنه قد جاز: علمت ما زيدٌ منطلقٌ، وقوله تعالى: (وَظَنُّوا مَا لَهُم مِّن مَّحِيص)[222]، (وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلاَّ قَلِيلا)[223]، فيعمل ما قبلها فيها، ولم يجز ما بعدها أن يعمل فيما قبلها"[224].

وذكر ذلك أيضاً في إعراب قوله تعالى: (وَاللَّذَانَ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ فَآذُوهُمَا)[225]، حيث يقول: "فأما قوله: (واللَّذانِ)، فلم يرو فيه عن أحدٍ النصب، ومن ذلك ما ذكر في باب (إنّ)، وأمّا ما حمل على الابتداء، فقولك: إنّ زيداً ظريفٌ وعمرٌو، و: إنّ زيداً منطلقٌ وسعيدٌ، فـ(عمرٌو) و(سعيدٌ) يرتفعان على الوجهين، فأحد الوجهين حسن، والآخر ضعيفٌ، فأمّا الوجه الحسن، فأن يكون محمولاً على الابتداء؛ لأنّ معنى (إنّ زيداً منطلقٌ): زيدٌ منطلقٌ، و(إنّ) دخلت توكيداً، كأنه قال: زيدٌ منطلقٌ وعمرٌو..."[226].

ونجد العكبري أيضاً يذكر هذا المثال في إعرابه للقرآن الكريم، فمن ذلك ما جاء عنده في إعراب قوله تعالى: (يَاأَهْلَ الْكِتَابِ لاَ تَغْلُواْ فِي دِينِكُمْ وَلاَ تَقُولُواْ عَلَى اللهِ إِلاَّ الْحَقِّ)[227]، إذ يقول: "(الحَقّ) مفعول (تَقولُوا)، أي: ولا تقولوا إلا القولَ الحقَّ؛ لأنه بمعنى: لا تذكروا ولا تعتقدوا، والقول هنا هو الذي تعبر عنه الجملة في قولك: قلتُ زيدٌ منطلقٌ، ويجوز أن يكون صفة لمصدر محذوف"[228].

4- زيدٌ منطلقٌ في معاجم اللغة:

ورد هذا المثال النحوي في معاجم اللغة إما تحريراً من المؤلف، أو نقلاً عن النحاة، ومن أشهر من ذكروا ذلك في معاجمهم ابن سيدَة (458ه) حيث يقول: "لعل ولعل: طمع وإشفاق, كـ(عَلَّ). وقال بعض النحويين: اللام زائدة مؤكدة. وإنما هو عَلَّ , وقد تقدم. وأما سيبويه فجعلها حرفاً واحداً غير مزيد, وحكى أبو زيد أن لغة عقيل لعل زيد منطلق, بكسر اللام الأخيرة من لعل, وجر زيد"[229].

ويقول في موضع آخر: "واعلم أن قلت في كلام العرب: إنما وقعت على أن تحكي بها ما كان كلاماً لا قولاً.

يعني بالكلام: الجمل، كقولك: زيد منطلق وقام زيد.

ويعني بالقول: الألفاظ المفردة التي ينبني الكلام منها، كزيد، من قولك: زيد منطلق، وعمرو، من قولك: قام عمرو"[230].

---

(221) الباقولي، علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأَصْفهاني الباقولي: **إعراب القرآن المنسوب للزجاج**، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتب الإسلامية، القاهرة- وبيروت، ط:1، 1982م، ج1 ص385.

(222) فصلت: 48.

(223) الإسراء: 52.

(224) **إعراب القرآن المنسوب للزجاج**، ج1 ص859.

(225) النساء: 16.

(226) **إعراب القرآن المنسوب للزجاج**، ج1 ص938.

(227) النساء: 171.

(228) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله: **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ط، د.ت، ج1 ص412.

(229) ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي: **المحكم والمحيط الأعظم**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 2000م، ج1 ص97.

(230) **المحكم والمحيط الأعظم**، ج6 ص561.

وقد تردد هذا المثال النحوي عند ابن منظور (711ه)، في مواضع كثيرة من (لسان العرب)، ومنها ما جاء بقوله: "ولَعَلَّ ولَعَلِّ طَمَعٌ وإِشْفاق، ومعناهما التَّوَقُّع لمرجوّ أَو مَخُوف... قال بعض النحويين: اللام زائدة مؤَكِّدة، وإِنما هو (عَلَّ)، وأَما سيبويه فجعلهما حرفاً واحداً غير مزيد، وحكى أَبو زيد أَن لغة عقيل: لعلِّ زيدٍ مُنْطَلِقٌ، بكسر اللام من لَعَلِّ وجَرِّ زيد"[231].

وذكر ذلك في موضع آخر نقلاً عن سيبويه، وهو قوله: "القَوْل الكلام على الترتيب، وهو عند المحقِّق كل لفظ قال به اللسان تامّاً كان أَو ناقصاً، تقول: قال يقول قولاً، والفاعل قائل، والمفعول مَقُول، قال سيبويه: واعلم أَن قلت في كلام العرب إِنما وقعت على أَن تحكي بها ما كان كلاماً لا قَوْلاً، يعني بالكلام الجُمَل، كقولك: زيد منطلق، وقام زيد، ويعني بالقَوْل الأَلفاظ المفردة التي يبنى الكلام منها، كزيد، من قولك: زيد منطلق، وعمرو، من قولك: قام عمرو"[232].

وقد ذكر ابن منظور هذا المثال في مجيء (كان) زائدةً للتوكيد، إذ قال: "وقد تقع زائدة للتوكيد، كقولك: كان زيدٌ منطلقاً، ومعناه: زيدٌ منطلقٌ. قال تعالى: (وكان الله غفوراً رحيماً)"[233].

وممن ذكر هذا المثال من أصحاب المعاجم أبو بكر الرازي (721ه) في كلام مشابه لقول ابن منظور السابق، وهو قوله:"كان ناقصة، وتحتاج إلى خبر، وتامة بمعنى حَدَثَ وَوَقَعَ، ولا تحتاج إلى خبر، تقول: أنا أعرفه مذ كان، أي: مذ خُلِقَ، وقد تَقَع زائدةً للتأكيد، كقولك: كان زيدٌ منطلقاً، ومعناه: زيدٌ منطلقٌ. قال الله تعالى: (وكان الله غفورا رحيما)"[234].

ومنهم أيضاً علي الجرجاني (816ه)، وذلك في قوله: "الابتداء هو أول جزء من المصراع الثاني، وهو عند النحويين تعرية الاسم عن العوامل اللفظية للإسناد، نحو: زيدٌ منطلقٌ"[235].

وكذلك نجد الكفوي (1094ه) يذكر هذا المثال في معجمه (الكليّات) في مواضع متنوعة، ومن ذلك قوله في (أمّا): "أمّا: وضعت لمزيد تقرير لا يفهم هو لولا هي، ألا ترى إلى قولك: (زيدٌ منطلقٌ) حيث يفهم منه خبر الانطلاق ساذجاً، وإذا زدت في أوله (أمّا)، يفهم منه الانطلاق لا محالة"[236].

ومن ذلك كذلك قوله في (أمَا): "و(ما) في (أمَا والله) بالتخفيف مزيدة للتوكيد، ركبوها مع همزة الاستفهام، واستعملوا مجموعهما على وجهين: أحدهما: أن يراد به معنى حقّاً في قوله: (أمَا واللهِ لأفعلنّ) والآخر: أن يكون افتتاحاً للكلام بمنزلة (ألَا)، كقولك: (أمَا زيدٌ منطلقٌ)"[237].

ومن ذلك قوله في ضمير الشأن: "وإذا وقع قبل الجملة ضمير غائب، إن كان مذكّراً يسمى ضمير الشأن، نحو: (هو زيدٌ منطلقٌ)، وإن كان مؤنثاً يسمى ضمير القصة"[238].

ومن ذلك أيضاً قوله: "إن تعدى اللازم بحرف جر أو ظرف، جاز بناء اسم المفعول منه، نحو: (غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ)[239]، و(زيدٌ منطلقٌ بهِ)"[240].

أمّا الزبيدي (1205ه) صاحب تاج العروس، فقد أكثَرَ من ذكر هذا المثال في معجمه نقلاً عن النحاة واللغويين، فمن ذلك قوله نقلاً عن سيبويه: **"وقال سيبويه: واعْلَمْ أنّ (قُلْتُ) في كلام العربِ**

---

(231) **لسان العرب**، مادة (علل) ج11 ص473.
(232) **المصدر السابق**، ج11 ص572.
(233) **المصدر السابق**، ج13 ص366.
(234) الرازي، زين الدين محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي: **مختار الصحاح**، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 1995م، ج1 ص243.
(235) الجرجاني، علي بن محمد بن علي الجرجاني: **التعريفات**، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط:1، 1405هـ، ج1 ص20.
(236) الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني: **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، تحقيق: عدنان درويش، و: محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1998م، ج1 ص183.
(237) **المصدر السابق**، ج1 ص184.
(238) **المصدر السابق**، ج1 ص570.
(239) الفاتحة: 7.
(240) **الكليات**، ج1 ص1049.

إنّما وقَعَتْ على أن تحكي بها ما كانَ كلاماً لا قوْلاً. يعني بالكلامِ الجُمَلَ، كقولك: زيدٌ مُنْطلِقٌ، وقامَ زيدٌ، ويعني بالقولِ الألفاظَ المُفردةَ التي يبنى الكلامُ منها، كزَيْدٍ من قولك: زيدٌ مُنطلِقٌ"[241].

وقال أيضاً: "قُلتُ: وقالَ المصنّفُ، رحِمه اللهُ تعالى، في البصائِرِ في مثال المُخفَّفة من المُشدّدَةِ عَلِمتُ أنْ زيداً لمُنْطلِق، مقْترِناً بلامٍ في الإعمالِ، وعلِمْت أنْ زيدٌ مُنْطلِقٌ بلا لامٍ في الإلغاءِ"[242].

وقال أيضاً: "والعرَبُ تُدْخلُ (كانَ) في الكلامِ لغْواً، فتقولُ: مرَّ على كانَ زيدٍ، يريدُونَ مرَّ على زَيدٍ. قالَ الجوهريُّ: وقد تقَعُ زائِدةً للتَّوكيدِ كقولك: زيدٌ كانَ مُنطَلَقٌ، ومَعناه: زَيدٌ مُنطلِقٌ"[243].

وقال كذلك: "ما زَيدٌ مُنطلقاً فيه لغتانِ: ما زَيدٌ مُنطلقاً، وما زَيدٌ مُنطَلِقٌ، فمنْ نصَبَ، فلأنّه أَسقَطَ الباء، أرادَ بمُنطَلَقٍ: فلمّا ذهبَتِ الباء انتَصَب، وقومٌ يَجعلُون (ما) بمعنَى (ليسَ)،كأنّه: ليسَ زَيدٌ مُنطلقاً"[244].

وذكر المثال أيضاً في قوله: "وتكونُ (ما) زائِدةً، وهي نَوعانِ: كافّةٌ وهي على ثلاثةِ أَنواعٍ: (كافّةٌ عن عمَلِ الرَّفعِ ولا تتَّصِلُ إلاَّ بثلاثَةِ أَفْعالٍ: قلَّ، وكثرَ، وطالَ)، يقالُ: قلّما وكثر ما وطالما، (وكافّةٌ عن عمَلِ النّصْبِ والرّفْعِ، وهي المُتّصِلَةُ بـ(إنَّ) وأَخَواتِها... وتقولُ في الكلامِ: كأنّما زيْدٌ أَسَدٌ، وليْتما زيْدٌ منْطلقٌ..."[245].

وقد ذكر هذا المثال في المعجم الوسيط، وذلك في زيادة (كان)، ونص الكلام: "الثالثة أن تكون زائدة للتوكيد، في وسط الكلام وآخره، ولا تزاد في أوله، فلا تعمل، ولا تدل على حدث ولا زمان، نحو قولك: زيدٌ كان منطلقٌ، وزيدٌ منطلقٌ كانَ، ومعناه: زيدٌ منطلقٌ، ولا تزاد إلا بلفظ الماضي، وندر زيادتها بلفظ المضارع"[246].

5- زيدٌ منطلقٌ عند البلاغيين:

استخدم البلاغيون (زيدٌ منطلقٌ) في أبواب البلاغة المتنوعة، وكان عبدالقاهر الجرجاني (471ه) أكثرَ من استخدم هذا المثال، ولا سيما في كتابيه: (دلائل الإعجاز)، و(أسرار البلاغة)، فمن ذلك قوله: "وهكذا ينبغي أن تعرضَ عليهم الأبوابُ كلّها واحداً واحداً، ويسألوا عنها باباً باباً... وإذا نظرتم إلى قولنا: (زيدٌ منطلقٌ)، لم تحتاجوا من بعده إلى شيءٍ تعلمونهُ في الابتداء والخبر"[247].

وقوله أيضاً: "واعلمْ أنْ ليسَ النظم إلا أن تضعَ كلامك الوضعَ الذي يقتضيهِ علمُ النّحو، وتعملَ على قوانينهِ وأصولِه، وتعرفَ مناهجهُ التي نهِجَتْ؛ فلا تزيغُ عنها، وتحفظُ الرّسومَ التي رسمتْ لك، فلا تخلَّ بشيءٍ منها. وذلك أنّا لا نعلمُ شيئاً يبتغيه النّاظمُ بنظمه غيرَ أنْ ينظرَ في وجوهِ كلِّ بابٍ وفروقه. فينظرُ في الخبرِ إلى الوجوهِ التي تراها في قولك: (زيدٌ منطلقٌ)، و(زيدٌ ينطلقُ)، و(ينطلقُ زيدٌ)، و(منطلقٌ زيدٌ)، و(زيدٌ المنطلقُ)، و(المنطلقُ زيدٌ)، و(زيدُ هوَ المنطلقُ)، و(زيدٌ هو منطلقٌ)"[248].

ومن استخدامه لهذا المثال النحوي قوله في باب (فصل القول على فروق في الخبر): "أولُ ما ينبغي أن يُعْلم منه أنّه ينقسمُ إلى خبرٍ هو جزءٌ من الجملةِ، لا تتمُّ الفائدة دونه، وخبرٍ ليس بجزءٍ منَ الجملة، ولكنه زيادةٌ في خبرٍ آخرَ سابقٍ له.

---

(241) **تاج العروس**، ج30 ص292.
(242) **المصدر السابق**، ج34 ص211.
(243) **المصدر السابق**، ج36 ص74.
(244) **المصدر السابق**، ج40 ص498.
(245) **المصدر السابق**، ج40 ص500.
(246) أنيس، إبرهيم أنيس وآخرون: **المعجم الوسيط**، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ط:2، (كان) ج2 ص806.
(247) الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي: **دلائل الإعجاز**، تحقيق: د. محمد ألتونجي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط:1، 1995م، ج1 ص45.
(248) **المصدر السابق**، ج1 ص77.

فالأولُ خبرُ المبتدأ كمنطلقٌ في قولك: زيدٌ منطلقٌ. والفعلُ كقولك: خرجَ زيدٌ. فكلُّ واحدٍ من هذين جزءٌ منَ الجملة، وهو الأصلُ في الفائدة. والثاني هو الحالُ كقولك: جاءني زيدٌ راكباً..."[249].

ومن ذلك قوله أيضاً: "ومنْ فروقِ الإثباتِ أنّك تقولُ: (زيدٌ منطلقٌ)، و(زيدٌ المنطلقُ)، و(المنطلقُ زيدٌ)، فيكون لك في كلِّ واحدٍ من هذه الأحوالِ غرضٌ خاص، وفائدة لا تكونُ في الباقي"[250].

ومنه قوله بعد ذلك: "وها هنا نكتةٌ يجب القطعُ معها بوجوبِ هذا الفرقِ أبداً، وهي أن المبتدأ لم يكن مبتدأً لأنه منطوقٌ به أوّلاً، ولا كان الخبَرُ خبراً لأنه مذكورٌ بعد المبتدأ، بل كان المبتدأ مبتدأ لأنه مسندٌ إليه ومُثبتٌ له المعنى، والخبرُ خبراً لأنه مُسنَدٌ ومثبت به المعنى.

تفسيرُ ذلك أنّك إذا قلتَ: زيدٌ منطلقٌ، فقد أثبتَّ الانطلاقَ لزيدٍ، وأسندته إليه. فزيدٌ مُثْبتٌ له، ومنطلقٌ مثبتٌ به"[251].

وقال أيضاً في موضع آخر ذاكراً المثال نفسه: "واعلمْ أن الخبرَ ينقسم إلى خبَرٍ هو جزءٌ منَ الجملة لا تتمُّ الفائدةُ دونه، وخبرٍ ليس بجزءٍ منَ الجملةِ، ولكنّه زيادةٌ في خبَر آخرَ سابقٍ له. فالأولُ خبرُ المبتدأ، كـ(منْطَلِقٍ) في قَوْلكَ: (زيدٌ منطلقٌ). والفعلُ كقولك: (خرجَ زيدٌ). وكلُّ واحدٍ من هذين جزءٌ من الجملة، وهو الأصلُ في الفائدة. والثاني هو الحالُ كقولك: (جاءني زيدٌ راكباً)"[252].

وقال أيضاً في الكلام عن (إنّ) المشددة: "واعلمْ أنَّ الذي قلنا في (إنّ) من أنّها تدخلُ على الجملة، من شأنها إذا هي أسقطَتْ منها أن يُحْتاجَ فيها إلى الفاءِ، لا يطّردُ في كلِّ شيءٍ وكلِّ موضع، بل يكونُ في موضع، دونَ موضع، وفي حالٍ دونَ حالٍ... فأما الذي ذُكرَ عن أبي العباس من جَعْلِهِ لها جوابَ سائلٍ، إذَا كانتْ وحدها. وجوابَ مُنكرٍ إذا كان معها اللامُ. فالذي يدلُّ على أنَّ لها أصلاً في الجوابِ أنّا رأيناهم قد ألزموها الجملةَ من المبتدأ والخبر، إذا كانت جواباً للقسمِ، نحو: واللهِ إنَّ زيداً منطلقٌ. وامتنعوا من أن يقولوا: واللهِ زيدٌ منطلقٌ"[253].

ومن مواضع إيراده لهذا المثال أيضاً ما ذكره في قوله: "قالوا: لو كان النظمُ يكون في معاني النحو، لكان البدويُّ الذي لم يسمعْ بالنحوِ قطُّ، ولم يعرفِ المبتدأ والخبر وشيئاً ممّا يذكرونه لا يتأتّى له نظمُ كلام. وإنَّا لنراه يأتي في كلامه بنظمٍ لا يحسنه المتقدّمُ في علمِ النحو. قيل: هذه شُبْهَةٌ من جنس ما عرضَ للذين عابوا المتكلمين... وجوابنا هو مثلُ جوابِ المتكلمين ؛ وهو أنَّ الاعتبارَ بمعرفة مدلولِ العبارات لا بمعرفة العبارات، فإذا عرَفَ البدويُّ الفَرقَ بين أنْ يقولَ: جاءني زيدٌ راكباً، وبين قولهِ: جاءني زيدٌ الراكبُ؛ لم يضِره أن لا يعرفَ أنه إذا قال: (راكباً) كانت عبارةُ النحويين فيه أن يقولوا في (راكب): إنه حال. وإذا قال: (الراكب): إنه صفةٌ جاريةٌ على زيد، وإذا عرَف في قوله: زيدٌ منطلقٌ، أنَّ زيداً مخبَرٌ عنه، ومنطلقٌ خبرٌ، لم يضره أن لا يعلمَ أنّا نسمي زيداً مبتدأً"[254].

ومن اسخدامه أيضاً لهذا المثال قوله: "اعلم أن معاني الكلام كلّها، معانٍ لا تُتصوّر إلا فيما بين شيئين. والأصل والأولُ هو الخبر. وإذا أحكمتَ العلم بهذا المعنى فيه عرفته في الجميع. ومن الثابتِ في العقولِ والقائمِ في النفوسِ أنه لا يكونُ خبرٌ حتى يكونَ مخبرٌ به، ومُخبرٌ عنه... وأنه لا يتصوّر مثبتٌ من غيرِ مثبتٍ له، ومنفيٌّ من دونِ منفيٍّ عنه. ولما كان الأمرُ كذلكَ، أوجبَ ذلك أن لا يعقلُ إلاّ من مجموع جملةِ فعلٍ واسمٍ كقولنا: خرجَ زيدٌ، أو اسمٍ واسمٍ كقولنا: زيدٌ منطلقٌ."[255].

---

(249) **المصدر السابق**، ج1 ص140.
(250) **المصدر السابق**، ج1 ص143.
(251) **المصدر السابق**، ج1 ص151.
(252) **المصدر السابق**، ج1 ص168.
(253) **المصدر السابق**، ج1 ص249.
(254) **المصدر السابق**، ج1 ص308.
(255) **المصدر السابق**، ج1 ص383.

ومن ذِكْر عبدالقاهر الجرجاني لهذا المثال في كتابه (أسرار البلاغة) قوله: "ولعل الملالَ إن عرض لك، أو النشاط إن فتر عنك، قلت: ما الحاجة إلى كل هذه الإطالة؟ وإنما يكفي أن يقال: الاستعارة مثل كذا، ثم تُعقَد كلمات، وتُنشَد أبياتٌ، وهكذا يكفينا المؤنة في التشبيه والتمثيل يسير من القول، فإنك تعلم أن قائلاً لو قال: الخبر مثل قولنا: زيدٌ منطلقٌ، وَرَضِي به وقنع، ولم تطالبه نفسه بأن يعرف حَدّاً للخبر إذا عرفه تميز في نفسه من سائر الكلام..."[256].

ومن ذلك قوله في (فصل في الحذف والزيادة وهل هما من المجاز أم لا): "ولا ينبغي أن يقال: إنّ وجه المجاز في هذا الحذف، فإنّ الحذف إذا تجرد عن تغيير حكم من أحكام ما بقي بعد الحذف، لم يُسَمَّ مجازاً، ألا ترى أنك تقول: زيدٌ منطلقٌ وعمرٌو، فتحذف الخبر، ثم لا توصف جملة الكلام من أجل ذلك بأنه مجاز؛ وذلك لأنه لم يُؤَدِّ إلى تغيير حكم فيما بقي من الكلام"[257].

أمّا السكاكي (636ه) فقد استخدم هذا المثال أيضاً في كثير من المواضع في كتابه (مفتاح العلوم)، ومن ذلك ما جاء في ذكره لأفعال القلوب، حيث يقول: "ورفع المفعولين ها هنا إذا توسطهما الفعل أو تأخر عنهما جائز، ويسمى إلغاء، وواجب إذا دخل عليهما لام الابتداء أو الاستفهام أو حرف النفي، ويسمى تعليقاً، وذلك نحو: زيدٌ علمتُ منطلقٌ، أو: زيدٌ منطلقٌ علمتُ، وعلمتُ لَزيدٌ منطلقٌ، أو: أزيدٌ أخوك؟ أو: ما زيدٌ بقائمٍ ههنا..."[258].

وذكر السكاكي المثال (زيدٌ منطلقٌ) في كلامه عن الابتداء، وذلك في قوله: "ويعنون بالابتداء تجريد الاسم عن العوامل اللفظية لأجل الإسناد، كنحو: زيدٌ منطلقٌ، وحسبُكَ عمرٌو، وهل أحدٌ قائمٌ؟ ويسمى المسنَدُ إليه مبتدأً، والمسنَدُ خبراً"[259].

ومن مواضع ذكره لهذا المثال قوله في القسم الثالث من كتابه الذي جعله في علمي المعاني والبيان، وذكر أنّ فيه مقدمةً لبيان حَدّي العلمين والغرض فيهما، وفصلين لضبط معاقدهما والكلام فيهما. حيث قال في المقدمة: "وأعني بالفهم فهم ذي الفطرة السليمة، مثل ما يسبق على فهمك من تركيب: (إنّ زيداً منطلقٌ)، إذا سمعته عن العارف بصياغة الكلام من أن يكون مقصوداً به نفي الشك، أو رد الإنكار، أو من تركيب: (زيدٌ منطلقٌ) من أنه يلزم مجرد القصد على الإخبار"[260].

ومن تلك المواضع أيضاً ما جاء في قوله: "وأما الحالة التي تقتضي تقديمه على المسند، فهي متى كان ذكره أهم. ثم أن كونه أهم يقع باعتبارات مختلفة، إما لأن أصله التقديم ولا مقتضى للعدول عنه... وإما لأنه متضمن للاستفهام كقولك: أيُّهم منطلقٌ؟ وسيقرر في القانون الثاني، وإما لأنه الشأن والقصة، كقولك: هو زيدٌ منطلقٌ، وعن قريب تعرف السر في التزام تقدمه، وإما لأن في تقديمه تشويقاً للسامع على الخبر؛ ليتمكن في ذهنه إذا أورده، كما إذا قلت: صديقُكَ فلان الفاعل الصانع رجلٌ صَدوقٌ، وهو إحدى خواص تراكيب الأخبار في باب (الذي)، كما إذا قلت بدل قولك (زيدٌ منطلقٌ): الذي هو منطلقٌ زيدٌ"[261].

ومن ذلك كذلك قوله: "واعلم أن ليس من الواجب في التشبيه ذكر كلمة التشبيه، بل إذا قلت: زيدٌ أسدٌ، واكتفيت بذكر الطرفين، عُدَّ تشبيهاً... وإنما عُدَّ نحو: زيدٌ أسدٌ، وقرينه المحذوف المبتدأ تشبيهاً؛ لأنك حين أوقعت أسداً، وهو مفرد غير جملة، خبراً لزيد، استدعى أن يكون هو إياه، مثله في: زيد منطلق، في أن الذي هو زيد بعينه منطلق..."[262].

---

(256) الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي: **أسرار البلاغة**، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، 1991هـ، ج1 ص225- 226.

(257) **المصدر السابق**، ج1 ص362.

(258) السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر: **مفتاح العلوم**، تحقيق: قسم التحقيق بمطبعة مصطفى البابي الحلبي، المطبعة الميمنية، القاهرة، ط:1، 1318هـ، ج1 ص40.

(259) **المصدر السابق**، ج1 ص59.

(260) **المصدر السابق**، ج1 ص70.

(261) **المصدر السابق**، ج1 ص84.

(262) **المصدر السابق**، ج1 ص151.

وكذلك فإنّ من البلاغيين الذين كانوا يستخدمون المثال النحوي الذي يتناوله هذا البحث الخطيب القزويني (937ه)، وقد استخدمه في مواضع قليلة من كتابه (الإيضاح)، ومن ذلك ما ذكره في الباب الذي سماه (القول في أحوال المسنَد)، حيث يقول في حذف المسند دون ضيق المقام من قوله تعالى: "وأما بدون الضيق، كقوله تعالى: (وَاللّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ)[263] على وجه أي: واللهُ أحقُّ أن يرضوه ورسولُه كذلك، ويجوز أن يكون جملة واحدة، وتوحيد الضمير؛ لأنه لا تفاوت بين رضا الله ورضا رسوله، فكانا في حكمٍ مرَضِيّ واحدٍ، كقولنا: إحسانُ زيدٍ وإجماله نعشني وجبر مني، وكقولك: زيدٌ منطلقٌ وعمرٌو، أي: عمرٌو وكذلك"[264].

كما إننا نجد القزويني ينقل عن السكّاكي ذاكراً المثال نفسه دون تغيير أو تبديل، وذلك بقوله: "قال السكّاكي: وإما للتعجب من المسند إليه بذكره كما إذا قلت: زيد، يقاوم الأسد مع دلالة قرائن الأحوال، وفيه نظر؛ لحصول التعجب بدون الذكر إذا قامت القرينة، وأما إفراده، فلكونه غير سببي، مع عدم إفادةٍ تقوي الحكم، كقولك: زيدٌ منطلقٌ، وقام عمرٌو"[265].

---

(263) التوبة: 62.

(264) القزويني، الخطيب أبو المعالي جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر: **الإيضاح في علوم البلاغة**، تحقيق: الشيخ بهيج غزاوي، دار إحياء العلوم، بيروت، ط:4، 1998م، ج1 ص82.

(265) **المصدر السابق**، ج1 ص87.

6- زيدٌ منطلقٌ عند الفلاسفة والمنطقيين:

استخدم الفلاسفة والمنطقيون المثالَ النحوي (زيدٌ منطلقٌ) في كتبهم، وذكروه في مواضع متنوعة من مسائلهم، ومن خلال الاستقراء والتتبع تبين أنّ الفارابي (339ه) هو أول من استخدم هذا المثال، وذلك بقوله عن الألفاظ المفردة المستعملة في المنطق: "ومنها ما إذا قرن بالشيء دل على أنه مطلوب معرفة وجوده لا معرفة مقداره ولا زمانه ولا مكانه، مثل قولنا: (هَلْ). فإنه متى قلنا: هل الشيء؟ فإنما نطلب معرفة وجوده فقط. وهذا الحرف يقرن أكثر ذلك باللفظ المركب، مثل قولنا: هل زيدٌ منطلقٌ؟ وهل عمرٌو راحلٌ؟ وهل سقراط في الدار؟"[266].

وقد ذكر ابن حزم (456ه) هذا المثال في رسائله حيث يقول: "واتفق الأوائل على أن سموا المخبر عنه (موضوعاً)، وعلى أن سموا ذكرك لمن تريد أن تخبر عنه وضعاً، واتفقوا على أن سموا الخبر (محمولاً) وكون الصفة في الموصوف (حملاً)؛ فما كان ذاتياً من الصفات كما قدمنا قيل فيه: هذا (حمل جوهري)، وما كان غيرياً قيل: هذا (حمل عرضي)، وكل هذا اصطلاح على ألفاظٍ يسيرة ستجمع تحتها معاني كثيرة؛ ليقرب الإفهام. فإذا قلت: زيدٌ منطلقٌ، فـ(زيدٌ) موضوع، و(منطلقٌ) محمول على (زيد)، أي هو وصف له..."[267].

ويقول في موضع آخر: "وأما التقابل فهو ينقسم قسمين: تقابل في الطبع وتقابل في القول: فالذي في القول هو الإيجاب والسلب، نعني بالإيجاب إثبات شيء لشيء كقولك: زيد منطلق، والخمر حرام، والزكاة واجبةٌ على مالك مقدار كذا وكذا من المسلمين..."[268].

وقال أيضاً: "واعلم أن القضايا إما اثنينية، وهي المركبة من موضوع ومحمول كما قدمنا، وإما أكثر من اثنينية، وهي أن تزيد صفة أو زماناً فتقول: محمد كان أمس وزيراً، وعمرو رجل عاقل... وكانت الزيادة التي زدت هي غرضك في الخبر، يعني أنها تصير هي المحمول والخبر معاً، وكان المحمول والموضوع اللذان كانا هما المخبر عنه والخبر معاً موضوعاً ومخبراً عنه فقط، كقولك: زيد منطلق فإذا زدت فقلت: زيد المنطلق كريم أو زيد منطلقاً كريم، فيصير قولك (زيد منطلقاً) موضوعاً، أي مخبراً عنه، ويصير قولك (كريم) هو المحمول، أي هو الخبر، وهكذا القول في النفي ولا فرق"[269].

وقال أيضاً في باب الكلام في الإيجاب والسلب، ومراتبه ووجوهه: "النفي المفيد معنىً، والذي تنفي به ما أوجب خصمك، إنما حكمه أن يكون للمحمول لا للموضوع؛ لأنك تثبت الاسم ثم توجب له صفة أو تنفيها عنه. ولو نفيت الموضوع وهو الاسم المخبر عنه، لكنت لم تحصل معنى تخبر عنه كقولك: لا زيد منطلق، لأن ظاهر هذا اللفظ نفي زيد، ونفي الانطلاق معه"[270].

وقال أيضاً: "واعلم أن القضية المخصوصة وهي التي تخص شخصاً واحداً بعينه فحكمها في كل ما قلنا حكم الجزئية ولا فرق، وذلك نحو قولك: زيد منطلق، وما أشبه ذلك"[271].

وممن استخدم هذا المثال النحوي في الحجج المنطقية شيخ الإسلام ابن تيمية (728ه)، حيث يقول: "وأما باب (ظننت) وأخواتها، فإنها أفعال، تستعمل تارةً مع الاقتصار على الفاعل، وتارةً يذكر معها المفعولات، ولكن تعلق على العمل إذا تصدر ماله صدر الكلام، فلا يعمل ما قبله فيما

---

(266) الفارابي، أبو نصر محمد بن محمد: **الألفاظ المستعملة في المنطق**، تحقيق: محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، ط:2، 1968، ج1 ص2.

(267) ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي: **رسائل ابن حزم الأندلسي**، تحقيق: إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1980م، ج4 ص114.

(268) **المصدر السابق**، ج4 ص180.

(269) **المصدر السابق**، ج4 ص193.

(270) **المصدر السابق**، ج4 ص199.

(271) **المصدر السابق**، ج4 ص221.

بعده، مثل لام الابتداء وحروف الاستفهام، وما الناقصة... وتارة تلغى عن العمل إذا قدّم المفعولات، أو وسّط الفعل بينهما، كقولك: "زيدٌ منطلقٌ ظننتُ"، والإلغاء ها هنا أحسن"[272].

كلمة أخيرة- تطلعات منهجية حديثة للمثال النحوي:

يبدو أنّ تداول المثال النحوي المصنوع في كتب التراث، عند النحويين، وكذلك الفقهاء، والمفسرين، ومعربي القرآن الكريم، واللغويين، والبلاغيين، والمنطقيين، والفلاسفة- والمتمثل في (زيدٌ منطلقٌ)، والذي توارثته الأجيال جيلاً جيلاً، فأصبح متداولاً مكرَّراً، حتى صار الانفكاك منه أمراً عسيراً- يبدو أنّ تداول ذلك المثال عبر تلك الأزمنة المتنوعة، والأمكنة المختلفة، لم يراعِ فيه الاختلافات الزمانية والمكانية، بما تحمله من تغير اجتماعي ونفسي وثقافي.

وإذا كان ذلك الأمر قد ساغ وصلح لديهم؛ نظراً لانخفاض درجة تلك الاختلافات، فإن هذا الأمر لم يعد مستساغاً، ولا صالحاً في الزمن الحاضر؛ نظراً للتطور الكبير والسريع في الحياة العصرية.

كما يبدو أنّ المثال النحوي المصنوع قد حظي بقوة عالية، جعلته يتكرر في كتب متنوعة المجالات والفنون، حيث أصبح المثال نفسه موجوداً في قضايا النحوي، ومسائل الفقيه، وتأويلات المفسر، وهلم جرا، دون اعتبار لتنوع مجالاتهم وفنونهم.

وتجدر الإشارة إلى أنّ المثال النحوي المصنوع كان ذا مستوى واحد من حيث البساطة والتعقيد، وهو ما يمكن أن يطلق عليه (المستوى المعياري). وأظنّ أنّ علم النحو اليوم بحاجة إلى أمثلة ذات مستويات متعددة؛ وذلك حتى تتناسب مع المستويات التعليمية المتباينة، ولتواكب الجيل الجديد المختلف فكريّاً وثقافيّاً واجتماعيّاً ونفسيّاً، والذي يحيا في بيئة مختلفة تماماً عن البيئة التي ظهرت فيها الأمثلة النحوية الأولى.

وبناءً عليه، فإن ذلك الاختلاف الكبير والسريع في الجوانب الفكرية والثقافية والاجتماعية والنفسية حديثاً عمّا كان عليه الأولون يحتم تغيير المثال النحوي من فترة إلى فترة، ومن مكان إلى مكان.

وإضافة إلى ذلك، فإنّ المثال الأوحد في باب معين من الأبواب النحوية، يكاد يكون إحدى المشكلات التي تضر بالدرس النحوي، وهو- كما سبق من أمثلة النحويين وغيرهم- موجود بكثرة في كتب التراث، حيث يضرب المؤلف مثالاً نحوياً واحداً للقاعدة النحوية التي هو في صددها، أو مثالين متشابهين في النسق والتركيب، وذلك- في كثير من الأحيان- لا يؤدي الفائدة المرجوة من المثال النحوي.

وفي رأيي أنّه لا بد من وجود مثالين متباينين في الوضوح والتركيب لكل قاعدة نحوية، فيكون الأول هو الأوضح والأبسط، ثم يأتي المثال الثاني في صورة أكثر تعقيداً، بحيث ينقلنا المثال الأول إلى المثال الثاني، وهكذا، كما في الدروس الحسابية والمنطقية؛ لتتضح رمزية المثال ودلالته ونصيته.

يبقى أمر، وهو نظرة الدراسات الحديثة للمثال النحوي من حيث كونه علامة سيميائية! ودوره في الإحالة إلى مرجع ثابت، وهو الباب النحوي، أو القاعدة النحوية. فالمثال (زيدٌ منطلقٌ) علامة سيميائية يحيل إلى باب المبتدأ والخبر، والمثال (ما زيدٌ منطلقاً) علامة سيميائية يحيل إلى قاعدة إعمال (ما) الحجازية عمل (ليس)، وهكذا.. مما يدعونا إلى تأكيد ماجاء في بداية البحث من أنّ التمثيل في كتب التراث بأسماءٍ محددة تكاد تكون ثابتة- من مثل (زيد) و(عمرو) و(هند) وما إلى ذلك- كان سببه عدم تشتيت انتباه السّامع والمتعلّم مع تعدّد الأسماء المُمثَّل بها، فالاحتفاظ بعدد محدد من تلك الأسماء يَرْعى الانتباهَ من التشتت، ويحملُه على التّركيزِ على القَضايا

(272) ابن تيمية، أبو العَباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي: **جامع المسائل**، تحقيق: محمد عزير شمس، دار عالم الفوائد، ط:1، 1422هـ، ج1 ص39.

والمسائل العلمية، ومن ثم تكون تلك الأمثلة المحددة المركَّزة علامات سيميائية محيلة إلى أبواب متنوعة.

ومما يمكن ذكره في هذا الإطار- إضافةً إلى ما سبق- أنّ المثال النحوي المصنوع يعدّ أحدَ الـمُعِينات السيميائية والقرائن السياقية المهمة في فهم النحو؛ ذلك أنّ تلك الـمُعِينات عند السيميائيين تشمل الإشارة والتحديد والتعيين والعرض والتمثيل والتبيين والتأشير[273].

ويمكن القول أيضاً: إنّ المثال النحوي- بوصفهِ مُعيناً سيميائياً- يُحيل "على أطراف التواصل، من: متكلم ومستقبل، ومرسل ومرسل إليه، بالإضافة إلى الضمائر المنفصلة والمتصلة (أنا، أنت، نحن، أنتم...)، وأدوات التملك المتعلقة بضمير المتكلم وضمير المخاطب (كتابي، كتابك، كتابنا، كتابكم...)، وأسماء الإشارة (هذا، هذه، ذلك، تلك...)، وظروف الزمان والمكان (هنا، هناك، اليوم، الآن، البارحة، في يومين، هذا الصباح، إلخ...)، فضلاً عن كل المؤشرات اللغوية التي تعين الشخوص والأشياء من قبل المتكلم"[274].

وبناءً على ما سبق، فإنه لا يمكن إغفال أهمية وضع المثال النحوي في تلقّي النحو في الزمن الحاضر، وما يليه من أزمنة؛ لكونه أحد أهم الـمُعِينات السيميائية في الفهم والتواصل والإدراك.

وعليه فلا بد من التركيز عند وضع الأمثلة الحديثة على أمور مهمة، من مثل: وضوح الأمثلة، والعناية بشخوصها وأحداثها، وصورتها الأيقونية، وتنوعها من حيث البساطة والتعقيد، بما يتناسب والحياة الواقعية، والبيئة الثقافية والاجتماعية، والحالة النفسية للمتلقي، إضافة إلى مراعاة الزمان والمكان.

---

(273) **الاتجاهات السيميوطيقية**، ص173.

(274) **المصدر السابق**، ص173، 174.

الخاتمة

بعد الانتهاء من تناول ظاهرة تكرار المثال النحوي عند النحويين، وغيرهم، من خلال دراسة المثال النحوي (زيدٌ منطلقٌ)، وما جرى عليه من تغييرات وصُوَر، وبناءً على تساؤلات البحث، وأهدافه، يمكن الاهتداء إلى النتائج الآتية:

1- أنّ النحاة قد أخذوا بمبدأ التقليد، فصاروا يتناقلون المثال النحوي المصنوع عبر أزمنة متفاوتة؛ إمّا إبقاءً على شرف الأصل، أو ابتعاداً عن تشتيت ذهن المتعلم بأمثلة متنوعة.
2- أنّ ذلك التقليد المتكرر للمثال النحوي، قد أصبح جزءاً لا يتجزّأ من القاعدة النحوية التي يتكرر فيها عند مختلف النحويين، وغيرهم من العلماء، مما أدّى إلى جعل المثال النحوي بمنزلة القاعدة النحوية، وبأهمية المصطلح النحوي في دراسة النحو.
3- أنّ المثال النحوي- منذ سيبويه- كان قد صيغَ بإحكام، وأُخذ بعناية، مما أدّى إلى صعوبة التخلي عنه، أو استبدال غيره به، حتى إذا حاول بعض النحاة الإتيان بجديد، وجدوا عدم بلوغه- عند الدارسين- مرتبة المثال الأول المُحكَم.
4- أن هناك سببين رئيسين قد دفعا بالنحاة إلى التمثيل بأسماء أعلامٍ معينة، كـ(زيدٍ) و(عَمْرٍو) و(بَكرٍ) و(هندٍ) و(دَعْدٍ)، الأول: المعيارية الطبيعية لتلك الألفاظ نحواً وصرفاً، والثاني: مخافة التشتيت، حتّى لا يَضيعَ انتباه السّامع والمتعلّم مع تعدّد الأسماء المُمثَّل بها، وتكاثرها، وتنوّعها.
5- أن الصورة الأيقونية التي يحملها المثال (زيدٌ منطلقٌ) من خلال مكونيه الدلاليين لا تعدو إلا أن تكون صورة سطحية لرجل منطلق، ومن ثمّ فإنّ هذا المثال لا يؤدي دوراً واضحاً من حيث المقصدية، سواء كان ذلك من ناحية ثقافية، أو اجتماعية، أو نفسية، أو توجيهية، إنما هو مجرد مثال موضِّح، أو مُعين، في فهم القاعدة النحوية.
6- أن عدم قصد أي شيء آخر غير التمثيل في المثال (زيدٌ منطلقٌ)- أو ما يجري مجراه من أمثلة النحاة- كان هو المقصد الذي ابتغوه؛ لكي يتجنبوا أي دلالة أخرى غير ذلك، يمكنها أن تصرف المتلقي عن ذلك المقصد، والذي يمكن تسميته (المقصد النحوي).
7- أن كثيراً من الفقهاء، والمفسرين، ومعربي القرآن الكريم، واللغويين، والبلاغيين، والمنطقيين، والفلاسفة، أصبحوا يستخدمون أمثلة النحويين في مسائل تخص علومهم، ولم يأتوا- في أحايين كثيرة- بأمثلة موافقة للأبواب التي يتناولونها، ويبدو أن ذلك لم يكن متعمَّداً مقصوداً؛ بل إنهم ساروا على ما سار به النحويون أنفسهم من تكرار المثال النحوي، للأسباب نفسها التي جعلت النحويين يفعلون ذلك.
8- أنّ تحديث المثال النحوي، بما يوافق الحياة العصرية، واللغة الفصيحة المعاصرة، ويتسم بالمرونة والجدية والإيجاز، ويسهل تلقي النحو واستيعاب علوم العربية، أصبح ضرورةً ملحة، ومتطلباً منشوداً.
9- أنّ دراسة النحو يتطلب وجود مثالين متباينين في الوضوح والتركيب- على الأقل- لكل قاعدة نحوية، كما في الدروس الحسابية والمنطقية؛ لتتضح رمزية المثال ودلالته ونصيته؛ وذلك أن المثال الأوحد لم يعد أمراً مقبولاً.
10- أنّ المثال النحوي علامة سيميائية، له دوره في الإحالة إلى باب نحوي، أو قاعدة نحوية. وهو كذلك أحد المُعِينات السيميائية والقرائن السياقية المهمة في فهم النحو.

المصادر والمراجع

1- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، **تهذيب اللغة**، تحقيق : محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط:1، 2001م.

2- الآمدي، أبو الحسن علي بن محمد: **الإحكام في أصول الأحكام**، تحقيق: د. سيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط:1، 1404هـ.
3- الأصفهاني، الراغب أبو القاسم الحسين بن محمد: **المفردات في غريب القرآن**، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، لبنان.
4- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي:
أ- **أسرار العربية**، تحقيق: د. فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط:1، 1995م.
ب- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق، د.ط، د.ت.
5- الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف: **البحر المحيط**، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، و: الشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 2001م.
6- الأنصاري، أبو يحيى زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري: **غاية الوصول شرح لب الأصول**، تحقيق: قسم التحقيق بمطبعة مصطفى الباب الحلبي، القاهرة، ط:3، 1954م.
7- أنيس، إبرهيم أنيس وآخرون: **المعجم الوسيط**، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ط:2.
8- الباقولي، علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأَصْفهاني الباقولي: **إعراب القرآن المنسوب للزجاج**، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتب الإسلامية، القاهرة- وبيروت، ط:1، 1982م.
9- البخاري، علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري: **كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي**، تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997م.
10- البغدادي، عبد القادر بن عمر البغدادي: **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق: محمد نبيل طريفي، وإميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 1998م.
11- البيضاوي، عبد الله بن عمر: **تفسير البيضاوي**، دار الفكر، بيروت، د.ط، د.ت.
12- ابن تيمية، أبو العَباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي: **جامع المسائل**، تحقيق: محمد عزير شمس، دار عالم الفوائد، ط:1، 1422هـ.
13- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي:
أ- **أسرار البلاغة**، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، 1991هـ.
ب- **دلائل الإعجاز**، تحقيق: د. محمد ألتونجي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط:1، 1995م.
14- الجرجاني، علي بن محمد بن علي الجرجاني: **التعريفات**، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط:1، 1405هـ.
15- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي:
أ- **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، د.ط، د.ت.
ب- **سر صناعة الإعراب**، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط:1، 1985م.
16- الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف أبو المعالي: **البرهان في أصول الفقه**، تحقيق: د. عبد العظيم محمود الديب، مكتبة الوفاء، المنصورة- مصر، 1418هـ.
17- الحربي، د. عبد العزيز بن علي وآخرون: **مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية**، اللجنة المعنية بالفتوى: أ.د. عبد الرحمن بودرع، أ.د. محمد جمال صقر، أ.د. عبد العزيز بن علي الحربي، الفتوى: 274 (ما سبب استخدام اسم زيد بكثرة في الأمثلة النحوية).
18- ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي: **رسائل ابن حزم الأندلسي**، تحقيق: إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1980م.
19- حسن، عباس: **اللغة والنحو بين القديم والحديث**، دار المعارف، القاهرة، ط:2.
20- حقي, أبو الفداء إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الخلوتي: **تفسير حقي**، دار إحياء التراث العربى، د.ط، د.ت.
21- حمداوي، جميل: **الاتجاهات السيميوطيقية التيارات والمدارس السيميوطيقية في الثقافة الغربية**، ط1، 2015م.

22- الخطيب، عبداللطيف محمد: **معجم القراءات،** دار سعد الدين، دمشق، ط1:، 2002م.
23- الخوارزمي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف الكاتب الخوارزمي: **مفاتيح العلوم،** دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، د.ت.
24- دراغمة، محمد ناجي حسين: **الحياةُ الاجتماعيةُ وأثرها في أمثلةِ النحاةِ وشواهدِهم في عصورِ الاحتجاج،** إشراف: الأستاذ الدكتور أحمد حسن حامد، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلباتِ درجةِ الماجستير في اللغة العربية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين 2012م.
25- الدمشقي، أبو حفص عمر بن علي بن عادل الحنبلي: **اللباب في علوم الكتاب،** تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، و: الشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 1998م.
26- الذبياني، زياد بن معاوية بن ضباب بن يربوع النابغة الذبياني: **ديوان النابغة الذبياني،** تقديم وتعليق: سيف الدين الكاتب، و: أحمد عصام الكاتب، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، 1989م.
27- الرازي، زين الدين محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي: **مختار الصحاح،** تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 1995م.
28- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي: **التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب،** دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 2000م.
29- الربيعي،كريم عبدالحسين حمود الربيعي:
أ- الشواهد والأمثلة النحوية؛ دراسة تحليلية تقويمية، دار الفراهيدي، بغداد، 2010م.
ب- المثال النحوي المصنوع في العربية؛ دراسة تحليلية تقويمية، أطروحة دكتوراه، إشراف: الأستاذ الدكتور نعمة رحيم كريم العزاوي، كلية التربية الأولى (ابن رشد)، جامعة بغداد، 1425ه- 2005م.
30- الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله: **رسالة منازل الحروف،** تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمّان، د.ط، د.ت.
31- الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني: **تاج العروس من جواهر القاموس،** دار الهداية، تحقيق: مجموعة من المحققين، د.ط، د.ت.
32- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق:
أ- كتاب اللامات، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط:2، 1985م.
ب- مجالس العلماء، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط:2، 1983م.
33- الزركشي، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله: **البحر المحيط في أصول الفقه،** تحقيق: د. محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 2000م.
34- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر:
أ- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
ب- المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط:1، 1993م.
35- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي: **الأصول في النحو،** تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط:3، 1988م.
36- السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر: **مفتاح العلوم،** تحقيق: قسم التحقيق بمطبعة مصطفى البابي الحلبي، المطبعة الميمنية، القاهرة، ط:1، 1318هـ.
37- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: **كتاب سيبويه،** تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط:1، د.ت.

38- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي: **المحكم والمحيط الأعظم**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 2000م.
39- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي: **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة.
40- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن خالد: **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، تحقيق: أحمد ومحمود شاكر، دار المعارف، القاهرة، ط:2، 1374هـ.
41- العاني، محمد منير: **المنحى الاجتماعي للمثال النحوي في كتب التراث -مقارنة لسانية اجتماعية-**، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، المجلد (20)، العدد (85)، 2014م.
42- عبابنة، جعفر: **تأملات في الدرس اللغوي على مستوى الجامعة**، مجلة أفكار، وزارة الثقافة الأردنية، عمّان، العدد (70)، 1974م.
43- ابن عصفور، علي بن مؤمن: **المقرب**، تحقيق: أحمد عبدالستار الجواري، وعبدالله الجبوري، ط:1، 1972م.
44- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، سوريا، 1985م.
45- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين:
أ- **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ط، د.ت.
ب- **مسائل خلافية في النحو**، تحقيق: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، ط:1، 1992م.
ت- **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط:1، 1995م.
46- العلائي، صلاح الدين خليل بن كيكلدي بن عبدالله العلائي الدمشقي الشافعي الأشعري: **الفصول المفيدة في الواو المزيدة**، تحقيق: حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمّان، ط:1، 1990م.
47- عيد، محمد: **النحو المصفى**، مكتبة الشباب، القاهرة، 1989م.
48- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد بن محمد: **المنخول في تعليقات الأصول**، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، دار الفكر، دمشق، ط:2، 1400هـ.
49- الفارابي، أبو نصر محمد بن محمد: **الألفاظ المستعملة في المنطق**، تحقيق: محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، ط:2، 1968.
50- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب القزويني: **الصاحبي في فقه اللغة**، تحقيق: المكتبة السلفية، مطبعة المؤيد، القاهرة، ط:1، 1910م.
51- الفارسي، أبو عليّ الحسنِ بنِ أحمدَ بنِ عبد الغفَّار الفارسيِّ النَّحويّ: **كتاب الإغفال**، تحقيق: د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، مجلة جامعة أم القرى، مكة المكرمة، صفر 1421هـ، ج12، العدد: 20.
52- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد: **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، و: محمد علي النجار، دار السرور، د.ط، د.ت.
53- الفراهيدي، أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد: **كتاب العين**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط، د.ت.
54- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي: **الجامع لأحكام القرآن**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1985م.
55- القزويني، الخطيب أبو المعالي جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر: **الإيضاح في علوم البلاغة**، تحقيق: الشيخ بهيج غزاوي، دار إحياء العلوم، بيروت، ط:4، 1998م.

56- الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني: **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، تحقيق: عدنان درويش، و: محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1998م.
57- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد:
أ- **الكامل في اللغة والأدب**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط:3، 1997م.
ب- **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف المصرية، القاهرة، 1994م.
58- المرادي، بدر الدين حسن بن أم قاسم المرادي المصري:
أ- **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: د.فخر الدين قباوة، و: محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 1992م.
ب- **روح البيان**، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط:1، 2008م
59- المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني:
أ- **الأزمنة والأمكنة**، مجلس دائرة المعارف، حيدر آباد- الهند، ط:1، 1332هـ.
ب- **شرح ديوان الحماسة**، تحقيق: أحمد أمين، و: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط:1، 1991م
60- المطرزي، أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي بن المطرز: **المغرب في ترتيب المعرب**، تحقيق: محمود فاخوري، و: عبد الحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد، حلب، ط:1، 1979م.
61- المقري، أحمد بن محمد المقري التلمساني: **نفخ الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1388هـ
62- الملخ، حسن خميس:
أ- **رؤى لسانية في نظرية النحو العربي**، دار الشروق، الأردن، ط:1، 2007م.
ب- **المثال النحوي في كتاب سيبويه بين الدلالة الاجتماعية والقاعدة النحوية**، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية- دبي، العدد (20)، 2001م.
63- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس: **إعراب القرآن**، تحقيق: د.زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط:3، 1988م.
64- النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود: **مدارك التنزيل وحقائق التأويل**، تحقيق: عبد المجيد طعمة حلبي، دار المعرفة، بيروت، 2008م.
65- نعجة، سهى فتحي: **المثال النحوي المصنوع؛ فلسفته النحوية وأبعاده التربوية**، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية- دبي، العدد (36)، سنة 2008م.
66- ابن هشام، عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري:
أ- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط:5، 1979م.
ب- **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق: عبد الغني الدقر، سوريا، 1984م.
67- الوراق، أبو الحسن محمد بن عبدالله: **علل النحو**، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط:1، 1420هـ- 1999م.